



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



## عنوان المذكرة

# دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743-سكيكدة-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية  
تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

- د. شريط إيمان

من إعداد:

- بوشيحة محمد أمين

- بولجل محمد السعيد

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب  | الرتبة          | الجامعة                  | الصفة  |
|---------------|-----------------|--------------------------|--------|
| شرون عز الدين | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا  |
| ضاوي علوان    | أستاذ محاضر "ب" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |
| شريط إيمان    | أستاذ محاضر "ب" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مقررا  |

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



## عنوان المذكرة

# دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743-سكيكدة-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية  
تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

- د. شريط إيمان

من إعداد:

- بوشيحة محمد أمين

- بولجل محمد السعيد

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب  | الرتبة          | الجامعة                  | الصفة  |
|---------------|-----------------|--------------------------|--------|
| شرون عز الدين | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا  |
| ضاوي علوان    | أستاذ محاضر "ب" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |
| شريط إيمان    | أستاذ محاضر "ب" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مقرا   |

السنة الجامعية: 2022/2021

# الإهداء

أهدي هذا العمل:

إلى والدي.

إلى زوجتي الغالية و إلى إبنتي الجميلة.

إلى عائلتي الكريمة صغيرا وكبيراً.

إلى اساتذتي الكرام.

إلى زميلاتي وزملائي في الدراسة و العمل.

إلى كل الأصدقاء وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد.

الطالب: بوشيجة محمد أمين

# إهداء

إلى أمي، إلى أمي أقدم وأهدي هذا العمل

إلى أبي ، إلى أبي

و إلى كل أخوتي و اخواتي

إلى زميلي في المدرسة

شكرا لكم جميعا على دعمكم لي لإنجاز هذا العمل الذي

يشرفني و يشرفكم

الطالب: بولجبل محمد السعيد

# شكر و تقدير

بعد أن وفقنا الله عز وجل و منحنا من الصبر الشيء الجميل لإكمال عملنا هذا، لابد من كلمة شكر، فالحمد و الشكر و الثناء لله تعالى الذي شملنا بفضله و كرمه و منحنا العزم و القدرة على إنجاز هذا العمل.

فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما أنعمت علي و تفضلت و بعد ، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " ، لذا لنجد لزاما و نحن نضع اللمسات الأخيرة على عملنا هذا بتوفيق و عون من الله و وفاءا برك الجميل و المعروف إلى أهله و لو بكلمة طيبة .

أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة المشرفة الدكتور "شريط إيمان" التي أشرفت على هذا العمل و تصحيحه طوال فترة البحث فجزاها الله عنا كل خير . كما نشكر موظفي وكالة 743 للبنك الوطني الجزائري و كل من ساهم في مساعدتنا.



## الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الدور البالغ الأهمية للنظام المصرفي الجزائري في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم النظرية للموضوع، و على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743 -سكيكدة من خلال اجراء مقابلة شخصية لأحد العاملين بقسم الخدمات في البنك.

وقد خلصت الدراسة الى ان للنظام المصرفي الجزائري دور كبير في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، من خلال إمدادها بالتمويل اللازم والتوجيه والتسيير، إضافة الى تقديم إمتيازات وتسهيلات لأصحاب المؤسسات الناشئة.

## الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الناشئة، النظام المصرفي الجزائري، البنك الوطني الجزائري وكالة 743-سكيكدة.

## Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle du système bancaire algérien dans le financement et le soutien des start-ups, pour cela nous avons utilisé une approche descriptive, et on a choisis la Banque Nationale d'Algérie agence 743- skikda comme étude de cas où nous avons fait un entretien avec un responsable de service.

L'étude a conclu que le système bancaire algérien a un rôle majeur dans le financement des start-ups, en leur fournissant le financement, l'orientation et la gestion nécessaires, en plus de leurs fournir des privilèges et des facilités.

**Mots-clés :** Start-ups –Système bancaire algérien- Banque nationale de l'Algérie agence 743- Skikda

## الفهرس

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الاختصارات والرموز

المقدمة..... 1

### الفصل الأول: دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة

تمهيد الفصل الأول:..... 4

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري..... 5

المطلب الأول: النظام الجزائري قبل 1990..... 5

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون القرض و النقد..... 6

المطلب الثالث: واقع و آفاق النظام المصرفي الجزائري في الحالية..... 11

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول المؤسسات الناشئة..... 13

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة..... 13

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الناشئة..... 17

المطلب الثالث: أهمية التمويل و أساليبه بالنسبة للمؤسسات الناشئة..... 18

المطلب الرابع: العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة..... 23

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة للدراسة..... 26

### الفصل الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743 - سكيكدة

تمهيد الفصل الثاني..... 30

المبحث الأول: لمحة عامة عن البنك الوطني الجزائري وكالة 743 - سكيكدة..... 31

المطلب الأول: النشأة ومراحل تطورالبنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي..... 31

المطلب الثاني: مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري..... 35

المطلب الثالث: التعريف بالوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري لولاية سكيكدة..... 36

المبحث الثاني: آليات التمويل المتاحة في الوكالة 743 البنك الوطني الجزائري- سكيكدة..... 40

المطلب الأول: التمويلات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري..... 40

المطلب الثاني: الآليات والشروط التي تتبعها الوكالة 743..... 41

المطلب الثالث: دراسة ملف طلب تمويل من قبل البنك الوطني الجزائري..... 54

|         |  |
|---------|--|
| 55..... | المبحث الثالث: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في البنك الوطني الجزائري وكالة 743 -سكيكدة..... |
| 60..... | الخاتمة.....   |
| 63..... | المراجع.....   |
| .....   | الملاحق.....   |

## قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان   | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| 36     | التمويلات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري                     | 01         |
| 38     | القروض المتاحة على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة 743 سكيكدة | 02         |
| 39     | ملف الحصول على التمويل حسب نوع الإئتمان                         | 03         |
| 47     | مستندات اضافية حسب نوع القطاع                                   | 04         |
| 50     | أسئلة و أجوبة   | 05         |
|        |   |            |
|        |   |            |

## قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان  | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 13     | دورة حياة الشركة الناشئة                                       | 01        |
| 28     | الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري                          | 02        |
| 33     | الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة رقم 743 سكيكدة | 03        |
|        |  |           |

المقدمة

## المقدمة

تحظى المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة باهتمام متزايد من قبل السلطات الرسمية والهيئات الأكاديمية، في محاولة لتوفير الإطار المناسب لنشاطها ومساعدتها لتحقيق أهدافها وبالتالي المساعدة على الدفع بعجلة النمو والتطور الاقتصادي بصفة عامة.

وتواجه هذه المؤسسات الناشئة العديد من التحديات والصعوبات خاصة في محاولة الحصول على مصادر التمويل ومن هنا يظهر دور السلطات الرسمية الجزائرية متمثلا في النظام المصرفي الجزائري، الذي يعتبر أحد أهم مصادر التمويل والدعم المتاحة أمام هذه المؤسسات.

## الإشكالية:

على ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات التمويل المصرفي للمؤسسات الناشئة بالجزائر؟

## الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية تم التطرق للأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر؟
- 2- وماذا يقصد بالمؤسسات الناشئة؟
- 3- كيف يساهم النظام المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة؟
- 4- هناك عدة مصادر لتمويل المؤسسات الناشئة، ويعتبر التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر.
- 5- ما هي الآليات التي يتم من خلالها تمويل المؤسسات الناشئة؟

## فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية تم الإعتماد على جملة من الفرضيات كإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة:

- تعتبر المؤسسات الناشئة الأساس الذي تعتمد عليه الاقتصاد في الدول المتقدمة.
- يساهم النظام المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة.
- يعتبر التمويل أكبر معضلة تواجهها المؤسسات الناشئة
- يعتبر التمويل المصرفي أهم مصادر التمويل للمؤسسات الناشئة
- هناك عدة آليات مصرفية لتمويل المؤسسات الناشئة.

## دوافع إختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع لعدة أسباب:

- الميول الشخصي لدراسة الموضوع، سعيا لتطبيق بعض المعارف العلمية والنظرية؛
- لكون الموضوع حول أحد آفاق ومستقبل اقتصاديات الدول المعاصرة؛
- تعليق الحكومة الجزائرية آمال كبيرة ودعم كبير سعيا لتطوير المؤسسات الناشئة بالجزائر.

#### أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث من خلال الإهتمام بقطاع المؤسسات الناشئة و زيادة اقبال المستثمرين على إنشائها و تعتبر هذه المؤسسات الناشئة قطاعا قائما بذاته بما يتميز به من خصائص و سمات تميزه عن المؤسسات الأخرى و نظرا للدور الفعال في تدعيم الاقتصاد و المجتمع و كذلك اهتمام الحكومة الجزائرية من خلال مجموعة من البرامج و الآليات التي تم انشاؤها.

#### أهداف الدراسة:

- إبراز مكانة المؤسسات الناشئة في تطوير الاقتصاد الوطني؛
- تسليط الضوء على المنظومة المصرفية الجزائرية وطرق تمويلها ودعمها للمؤسسات الناشئة.

#### منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي بهدف الوقوف على أهم جوانب النظام المصرفي و المؤسسات الناشئة في الجزائر وكذا توضيح الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في تمويل و دعم المؤسسات الناشئة أما في الجانب التطبيقي فقد تم اختيار بنك الوطني الجزائري وكالة سكيكدة 743، معتمدين في ذلك على تقنية المقابلة الشخصية المقننة مع النائب المساعد للمكتب الأمامي، كما تم الاطلاع على المستندات والوثائق المصرفية التي تخدم موضوع بحثنا.

#### حدود الدراسة:

تتمحور حدود الدراسة حول:

- 1- الحدود النظرية: يمكن دراسة موضوع المؤسسات الناشئة من عدة جوانب إلا أننا ركزنا على تمويل النظام المصرفي لهذه المؤسسات.
- 2- الحدود المكانية: تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية سكيكدة.
- 3- الحدود الزمنية: لقد ركزت الدراسة على آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743- سكيكدة خلال الفترة الممتدة 2018-2022

#### صعوبات الدراسة:

- تكن صعوبات الدراسة في صعوبات التطبيق في الجزائر:
- صعوبة إيجاد مؤسسة ناشئة في ولاية سكيكدة
- صعوبة الحصول على المعلومات حول المؤسسات الناشئة،
- صعوبة إيجاد بنك للتريص حيث رفض بعض البنوك تقديم المعلومات.

**الفصل الأول: دور النظام المصرفي  
الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة**

## تمهيد

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة، إذ يعتبر أساس التطور الاقتصادي لما يتمتع به من موارد مالية وصلاحيات إدارية كبيرة، فهو يعمل على تمويل النشاط الاقتصادي، ومع التطور الحاصل يسعى النظام المصرفي الجزائري إلى تخفيف القيود المالية والإدارية لمرافقة ودعم المؤسسات الناشئة، وعلى ذكر ما سبق تم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول المؤسسات الناشئة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للدراسة

## المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري

منذ ظهور النظام المصرفي الجزائري عملت السلطات الجزائرية على استرجاع سيادتها انطلاقاً من تأميم البنوك إلى إصدار قانون النقد والقرض.

## المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل 1990

## أولاً: تشكل النظام المصرفي الجزائري:

بعد الاستقلال تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى وذلك بتأسيس:

-الخزينة العمومية: تأسست في 08 أوت 1962، أخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة مع منحها بعض الامتيازات؛

-البنك المركزي الجزائري: بموجب القانون رقم 62-14 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 تم إنشاءه، حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة وتنظيم وتداول الكتلة النقدية مع إصدار العملة الوطنية "الدينار الجزائري" في 10 أبريل 1964

- الصندوق الجزائري للتنمية CAD: أنشأ بموجب القرار رقم 13-165 بتاريخ 07 ماي 1963، حيث أخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ومنحه صلاحيات واسعة بصفته بنك الأعمال؛

- الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP : أنشأ بموجب قرار 64-227 في أوت 1964 حيث تمثل دوره في تجميع إيدار العائلات وتحويل احتياجاتها من السلع المعمرة خاصة السكن؛

- البنك الوطني الجزائري BNA: تأسس بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 حيث أنشأ لسد الفراغ الذي تركته البنوك الأجنبية ويكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الإشتراكي والزراعي؛

- القرض الشعبي الجزائري CPA: أنشأ في 29 ديسمبر 1966، وقد إسترجع أصول البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة بالجزائر؛

- البنك الخارجي الجزائري BEA: تأسس بموجب الأمر 67-204 بتاريخ 02 أكتوبر 1967 بعد إسترجاع أصول خمس مصارف أجنبية وتتمثل مهامه في استقبال الودائع والإقراض والثانية بعمليات التجارة الخارجية.1

1: قبلي زليخة، المخاطرة و التنظيم الإحترازي في البنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران سنة 2004، ص 15-16

**ثانيا: الإصلاح المالي والمصرفي سنة 1971**

جاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليكرس منطق تخطيط عمليات التحويل ومركزها إذ تستجيب على ثلاث اعتبارات أساسية:

- ضرورة توافق الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي وضرورة انسجام نظام التمويل مع هذا التوجه باعتباره أداة لتنفيذ التنمية ؛
- تعاضد مركز قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول مع إتباع نظام التحويل هذا التوجه؛
- تكريس نظام التحويل لتحقيق الأهداف المرجوة.

**ثالثا: تعديلات 1986**

إن تعثر النظام الاقتصادي السابق أدى إلى التفكير في نظام جديد يفرض خضوع الجهاز المصرفي والمالي له وتكييفه مع الفلسفة الجديدة المعتمدة ؛ وبموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض تم إدخال إصلاح على المنظومة المصرفية ومن أهم الأحكام:

- استعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك؛
- وضع نظام بنكي على مستويين فبموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي ونشاطات البنوك التجارية؛
- استعادة مؤسسات التحويل دورها داخل نظام التحويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض؛
- تقليل دور الخزينة وإنشاء هيئات للرقابة على النظام المصرفي.

**المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10/90****أولا: مبادئ قانون النقد والقرض 10/90**

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي حيث سمح بتحويل السلطة النقدية الى مجلس النقد والقرض ومنحه عدة صلاحيات، إضافة أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم 1988، كما أن المبادئ والآليات التي اعتمدها تعكس بشكل كبير الصورة التي سيكون عليها النظام المصرفي مستقبلا.

**أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:**

يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي في إطار الخطة، بل أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، حيث سمح هذا بـ:

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية،
- تنشيط السوق النقدية
- استعادة السياسة النقدية لمكانتها في الضبط الاقتصادي.2

<sup>2</sup> طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 06، سنة 2003 ص 177-178

**ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:**

كانت الخزينة سابقا تلعب دورا كبيرا في تدبير التحويل ما خلقت تداخلا بين صلاحيات الخزينة والبنك المركزي. وبعد صدور القانون 10/90 لم تعد الخزينة حرة في اللجوء الى عملية القرض من البنك المركزي، فأصبح تحويل الخزينة قائم على بعض القواعد، مما سمح بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛ تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي؛
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

**ت- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:**

كانت الخزينة قبل النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات المخططة ومع تهميش دور النظام المصرفي، كرس قانون النقد والقرض دور الجهاز المصرفي وبالأخص البنوك وكذا إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد وبهذا أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يركز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع، حيث سمح هذا الإجراء بـ:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية؛ توزيع القرض لا يخضع لقواعد إدارية.
- ث- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: والمتمثلة في مجلس النقد والقرض، وإعطائها أكبر صلاحيات وحرية في تسيير القطاع المصرفي ما يسمح بـ:
- انسجام السياسة النقدية؛- ضمان تنفيذ السياسات بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية.

**ج- وضع نظام بنكي ذو مستويين:**

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام بنكي على مستويين، بمعنى الفصل بين البنك المركزي كملجأ للإقراض ومهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة الادخار ومنح الائتمان، وبالتالي أصبح البنك المركزي بنك البنوك وذلك بالتحكم في السيولة وفق ما تقتضيه السياسة النقدية وكذا التحكم في قواعد ومعايير النشاط البنكي.<sup>3</sup>

**ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض 10/90**

يهدف قانون النقد والقرض 10/90 الى تحقيق مايلي :

-وضع حد للتدخلات الإدارية في القطاع المصرفي؛

- إعادة الاعتبار للبنك المركزي في تسيير النقد والسياسة النقدية؛-إجراء تقييم للعملة الوطنية؛-تشجيع الاستثمارات الخارجية وتنويع مصدر التمويل ؛

- العمل على ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛<sup>4</sup>

<sup>3</sup> طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196-199

<sup>4</sup> طلال عباسي، دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الإقتصاد، مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية، جامعة سوق أهراس، سنة 2019، ص354.

## ثالثا : تعديلات قانون النقد و القرض 10/90

## تعديلات سنة 2001 :

يعتبر أول تعديل لقانون النقد و القرض و جاء عن طريق الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 يعدل هذا الأمر و يتم بعض أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 ابريل 1990، حيث وضح الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر و تحديد عمل محافظ بنك الجزائر، و الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض<sup>5</sup>

## ب-تعديلات 2003 :

جاء الأمر 03/11 المتعلق بالنقد و القرض و الصادر في 26-08-2003 عن طريق أمر رئاسي، و جاء هذا الأمر استجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة، و يهدف الى:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل
- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض
- إقامة هيئة رقابية مهمتها متابعة نشاط البنك
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي.<sup>6</sup>

<sup>5</sup> بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الإدماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير جامعة سكيكدة، سنة 2009، ص 47.

<sup>6</sup> الأمر الرئاسي 11-03 المؤرخ 26/08/2003 المتعلق بالنقد و القرض.

## تعديلات 2010:

صدر الأمر 10-04 في 26 أوت 2010، المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، أهم ما جاء به:

- تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية، فقد نص تعديل نص المادة 97 إلزام البنوك والمؤسسات المالية على وضع جهاز فعال للرقابة الداخلية الهدف منه:

التحكم الفعال في أنشطتها والاستعمال الأمثل لمواردها، ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية، خصوصا التي تساهم في حماية أصولها و ضمان شفافية عملياتها، ضمان موثوقية المعلومات المالية، التكفل الملائم بجميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر العملية.

كما نص التعديل أيضا على ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز للرقابة الفعالة على المطابقة، حيث يتمثل الهدف منه في:

-التأكد من مطابقة عمليات ونشاطات البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

-التأكد من احترام الإجراءات في مجال ممارسة وظائفها المختلفة.

كما تم التأكيد على أهمية الإشراف الاحترازي الكلي الذي يجب أن يتوسع ليشمل كل المؤسسات والأسواق الدولية، ما أدى إلى تطوير آليات التقييم والوقاية بإدخال اختبارات القدرة على المقاومة، وقد انخرط النظام البنكي الجزائري في هذا الاتجاه العالمي الجديد من خلال إجراء اختبارات القدرة على المقاومة على البنوك العاملة في الجزائر وتقييم مدى تعرضها للصدمات الخارجية ومدى قدرة تحملها لها، بالإضافة إلى ذلك فإن تعديل 2010 حمل جديدا فيما يتعلق بمساهمة البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية وتماشيا مع أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في مجال نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، فقد تضمن تعديل 2010 ضرورة أن تتم المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وجوبا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة التي يمكن أن تتشكل من مجموعة من المشاركين) 51% على الأقل من رأس المال، إضافة إلى ذلك، تقوم الدولة بامتلاك سهم خاص في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الخاصة يعطيها الحق في المشاركة في الهيئات الاجتماعية، دون أن تعطى هذه المشاركة مع ذلك الحق في التصويت، كذلك حمل التعديل شروطا جديدة تخص التنازل عن أسهم هذه البنوك والمؤسسات المالية والأوراق المماثلة لها لاحقا، حيث منع التعديل الذي ادخل على نص المادة 94 من القانون كل عملية تنازل عن أسهم وما شابها لا تتم داخل التراب الوطني وطبقا للتشريع والتنظيم الوطنيين الساريين، كما تضمن التعديل المدخل على نص هذه المادة حكما يقضي بامتلاك الدولة الحق الشفعة على كل عملية تنازل لأسهم.<sup>7</sup>

<sup>7</sup> الأمر 10-04 المؤرخ في 26/08/2010 المتعلق بالنقد و القرض.

## تعديل 2017:

يعتبر القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتعلق بالنقد والقرض و المتمثل في المادة 45 مكرر والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي و لمدة 5 سنوات بعمليات شراء مباشرة للسندات المالية التي تصدرها الخزينة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:

-تغطية احتياجات الخزينة ،

-تمويل الدين العمومي الداخلي،

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.<sup>8</sup>

---

<sup>8</sup> زاوي فضيلة و آخرون، آثار تعديلات قانون النقد و القرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، العدد 01، سنة 2021، ص 85.

المطلب الثالث: واقع وآفاق النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية

أولاً: هيكل النظام المصرفي الجزائري حالياً

لقد كان لحدود قانون النقد والقرض دوراً بارزاً في إعادة تشكيل وهيكل الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي حيث أنه يتكون من:

1- **بنك الجزائر**: يعتبر بنك الجزائر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي، فهو بنك البنوك، بنك الدولة، والمقرض الأخير للبنوك، تتمثل مهمة بنك الجزائر بتوفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع طاقات إنتاجية الوظيفية.

2- **البنوك التجارية**:

2-1 **البنوك التجارية العامة**: وهي البنوك المملوكة بالكامل للدولة وتستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفي حالياً، وتمارس هذه البنوك عملها في هيئة بنوك ودائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت إنشائها، فيما يلي سوف نعرض قائمة لهذه البنوك العامة:

البنك الوطني الجزائري BNA؛ - القرض الشعبي الجزائري CPA؛ - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - بنك

التنمية المحلية BDL؛ - بنك الجزائري الخارجي BEA

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك CNEP؛

2-2 **البنوك التجارية المختلطة**: في ظل التعديلات على قانون النقد والقرض تم فتح العديد من البنوك المختلطة

بالجزائر وذلك للوصول إلى مرحلة اقتصادية ركيزتها الأساسية المنافسة الحرة والعمل وفق آليات اقتصاد السوق،

حيث تم منح الاعتماد للعديد من البنوك التجارية من طرف مجلس النقد والقرض والناشطة في الجزائر سنة 2022:

بنك البركة الجزائري.- سوسيتي جينرال بنك- سيتي بنك الجزائر. - ناتكسيس بنك الجزائر.- بنك الخليج

الجزائر.- ترست بنك الجزائر. - البنك الوطني الباريسي الجزائر.-فرنس بنك الجزائر.-هاوسينغ بنك للتجارة و

المالية الجزائر.- بنك السلام الجزائر.- HSBC بنك.- البنك العربي الجزائري.- المؤسسة المصرفية العربية

الجزائر.<sup>9</sup>

<sup>9</sup> مستندات داخلية للبنك المركزي، ولاية سكيكدة، سنة 2022.

ثانيا: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري:

يمكن ارجاع عدم فاعلية النظام البنكي بالنظر إلى الوساطة المالية على مستويين: على مستوى المخطط المالي وعلى مستوى المخطط الاقتصادي :

**1-عدم الفاعلية المالية:** فاعلية نظام الوساطة المالي تقاس بتكاليف انتاج الخدمات، والنظام الأكثر فاعلية هو الذي يعرض خدمات تستجيب للطلب وحاجات الأعوان الاقتصاديين، في الجزائر هذه التكاليف مرتفعة، وهناك ضعف في تنوع الخدمات ويعتبر الإعلام جرح النظام المصرفي والمالي الجزائري.

**2-عدم الفاعلية الاقتصادية:** النظام البنكي ليس فعالا في تخصيص الموارد بسبب ضعفه وغياب محيط تنافسي استراتيجي للانفتاح

نحو اقتصاد السوق، فهناك فجوات تتعلق بخمس وظائف أساسية في البنوك التجارية : تسيير وسائل الدفع، تسيير القروض مراقبة التسيير، تسيير الموارد البشرية، وتسيير الخزينة. من جهة أخرى أدت الثورة التكنولوجية والتوسع في استخدام الانترنت وتقديم الخدمات المصرفية عبرها إلى تزايد الضغوط على البنوك في الدول النامية في إطار منافسة شرسة من أجل اجتذاب شرائح جديدة من العملاء والمحافظة على العملاء الحاليين، إذ يعد مدى استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمة أحد العوامل المسببة

الضعف الفاعلية الاقتصادية للبنوك. إن النظام المصرفي الجزائري لا يتجاوب مع التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والانتقال نحو اقتصاد السوق يقتضي وجود جهاز مصرفي فعال وتنافسي تخضع من خلاله البنوك والمؤسسات المالية إلى برامج إصلاح شامل محوره الأساسي تطهير هذه البنوك والمؤسسات المالية من خلال منحها الشروط التي تسمح لها بالتطور، تحقيق النجاح في الأداء، تحديث طرق تسييرها ونمط عملها، الشراكة لاكتساب الخبرة، تحديث طرق التسيير ، تنوع الخدمات، الاستفادة من الشبكة المعلوماتية، التكيف مع التقنيات المصرفية الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية وخاصة الاهتمام الكبير بوظيفة التسويق والاستفادة من المزايا التي تتيحها العولمة بشقيها الاقتصادية والمالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والوسائط الحديثة في تقديم الخدمة بالاعتماد على قواعد بيانات العملاء والتي تتيح سرعة الوصول اليهم، من جهة أخرى دفع السلبيات التي يمكن أن تفرزها (العولمة) على هذا القطاع الحساس لتحريك الاقتصاد الوطني.<sup>10</sup>

<sup>10</sup> مداس وهيبة و بحيج عبد القادر، أثر الاتصال التسويقي المتكامل على النشاط البنكي، دراسة حالة البناء الوطني الجزائري وكالة سيدي بلعباس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، السنة 2019 ، ص 353-354.

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول المؤسسات الناشئة

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

أولاً: مفهوم المؤسسات الناشئة:

يشهد مصطلح المؤسسات الناشئة جدلاً واسعاً في تعريفه وضبط مفهومه، نظراً لصعوبة تحديد الخصائص التي تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها في مختلف البيئات والمجالات، حيث نجد أن:

- عرف قاموس الانجليزي المؤسسة الناشئة اصطلاحاً : على انه مشروع صغير بدا للتو Start up ، كلمة تتكون من جزأين "Start" والتي تعني البدء و ما يشير إلى فكرة الانطلاق، و"up" وتعني الصعود و يشير إلى فكرة النمو القوي، وبدأ استخدام مصطلح startup بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وذلك مع ظهور شركات رأس مال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك على أنها المؤسسات المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة<sup>11</sup>

- أما الكتاب الشهير Eric Ries لـ the lean start up فقد عرف المؤسسة الناشئة بكونها: كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة.

- وعرف Paul Graham المؤسسات الناشئة على أنها : شركة صممت لتنمو بسرعة.

- غير أن المشرع الجزائري عرف المؤسسات الناشئة حسب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20/254، على أنها كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري والتي تستوفي الشروط التالية :

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات

- أن يعتمد نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات ذات فكرة مبتكرة

- ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، أن يكون رأسمالها مملوكاً بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة

- يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية

- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل، مما سبق يتضح أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو كبيرة من خلال القيام بأعمال تجارية مبتكرة وإبداعية في ظرف زمني قصير، في سوق ترتفع فيه درجة عدم التأكد مع عائد ضخم محتمل.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> عبد الله بلعدي ، التمويل برأس مال المخاطر - دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة - ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص اقتصاد إسلامي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، 2007 - 2008 ، ص 310 .

<sup>12</sup> مرسوم التنفيذي رقم 20 - 254 ، المتضمن أنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر ، المؤرخ يوم 21 سبتمبر 2020

## ثانيا: خصائص الشركات الناشئة

- تختلف الشركات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أن الشركة الناشئة تبحث عن نموذج أعمالها، بينما تطبق الشركات الصغيرة والمتوسطة نموذج أعمال محدد، وتتميز الشركات الناشئة بالخصائص التالية:
- مرونة وإبداع لا مثيل لهما.
  - يتمتع المبتكرون من رواد الأعمال باستقلالية كبيرة في أعمالهم، ولكن في بعض الأحيان يعانون من العزلة التي يمكن أن تكون شديدة، وتكون هذه الظاهرة أكثر وضوحا عندما لا يهتم المبتكرون بإحاطة أنفسهم بما يكفي من المستشارين
  - تتميز الشركات الناشئة أيضا بنقص كبير في الموارد، إذ أن مجموع تكاليف البحث والتطوير والاستثمارات التجارية ومتطلبات رأس المال العامل تجعل عملية الابتكار بشكل عام كثيفة رأس المال، وهذا ما يتطلب توقع احتياجات التمويل إلى حد كبير حتى لا تواجه هذه الشركات أزمات التدفق النقدي التي غالبا ما تكون سبب في زوال الشركات الصغيرة.
  - التأخيرات في التطوير والإطلاق التجاري المنتج أو عملية أو خدمة جديدة، بالإضافة إلى كثرة الأخطاء في نهج التسويق مما يعزز من الهشاشة المتصورة:
  - يواجه رواد الأعمال عجزا أوليا في المصادقية بسبب الهشاشة الملحوظة في كثير من الأحيان، إلا أنه يتعين عليهم مع ذلك خلق الثقة بين المستثمرين والعملاء والموردين والموظفين المستقبليين.<sup>13</sup>

<sup>13</sup> مرسوم التنفيذي رقم 20 - 254 ، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً: دورة حياة المؤسسات الناشئة

يمر أي نشاط تجاري بمراحل محددة لكي ينمو من مرحلة الشروع في النشاط إلى مرحلة النضج، ومن خلال التعاريف السابقة قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيراً ما تتأثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل Paul Graham

الشكل رقم (01):دورة حياة الشركة الناشئة



المصدر: (بوالشعور، 2018، صفحة 421)

**1- المرحلة الأولى:** وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي الفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتيا، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

**2-المرحلة الثانية:** مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا ، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـFools, Family, Friends فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

**3- المرحلة الثالثة:** مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط

السلبى حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

**4- المرحلة الرابعة:** الانزلاق في الوادي، بالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

**5- المرحلة الخامسة:** تسلق المنحدر، يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتج وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

**6- المرحلة السادسة:** مرحلة النمو المرتفع، في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30 % من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.<sup>14</sup>

<sup>14</sup> بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة مقال بمجلة البشائر الاقتصادية، سنة 2018، عدد02، المجلد 04، ص421-422.

## المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة

أكد الكثير من المهتمين بالشأن الاقتصادي على الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاد العالمي وحتى المحلي لاسيما من جانب توفير مناصب عمل للشباب أو من جانب دعم الاقتصاد والمؤسسات الكبرى ويمكن إبراز أهمية المؤسسات الناشئة في النقاط التالية :

1- **خلق الوظائف وتخفيض مستويات البطالة:** تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، نظر الفرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من الشركات. وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور.

2- **زيادة إنتاج السلع والخدمات:** وفقا لـ Ritchie و Swisher من مركز IDEA، فإن الشركات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات. وفي تقرير صدر عام 2017 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي، وجد الباحثين Swisher و Ritchie أن الشركات التي تتمتع بإنتاجية عالية النمو في المؤسسات الحديثة الشابة، تقدم مساهمات غير متناسبة في نمو الإنتاج والإنتاجية.

3- **إحداث تأثير إيجابي في المجتمع:** نظرا لأن الشركة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع، فيمكنها المساهمة في تغيير القيم الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة.

4- **فتح أسواق جديدة:** تخلق الشركات الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماما من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، وغالبا ما تخلق التقنيات الجديدة فرصا جديدة تستفيد منها الشركات الناشئة، ثم تخلق الشركات الناشئة قيمة هائلة مقارنة بالشركات الناضجة، وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور.

5- **تعزيز البحث والتطوير:** يمكن للشركات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث والتطوير، لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطلاب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل عند الشركات الناشئة.

تجدر الإشارة إلى أن الشركات الناشئة في الاقتصاد العالمي بلغ ما يقرب من 3 تريليون دولار خلال سنة 2019، بزيادة قدرها 20% في غضون عامين. بحجم أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة أو فرنسا أو البرازيل<sup>15</sup>.

<sup>15</sup> بولزربر خير الدين، خوالد أبو بكر، تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر بين الواقع والمأمول - مقال منشور في إطار الكتاب الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية و المستحدثة، جامعة جيجل 2021، ص 362.

المطلب الثالث: أهمية التمويل و أساليبه بالنسبة للمؤسسات الناشئة

أولاً- أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الناشئة:

- من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة هي التمويل، فجدد المؤسسات تسعى لجلبه بمختلف الطرق والوسائل لما له من أهمية بالنسبة لها تتمثل بعضها فيما يلي :
- التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
  - توفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند الاستحقاق .
  - زيادة الإنتاجية من خلال خلق و توفير مناصب مالية جديدة .
  - يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات لمواصلة نشاطها.
  - يساهم في تطوير المنتج من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لإجراء الاختبارات والتجارب.<sup>16</sup>

ثانياً-أساليب تمويل المؤسسات الناشئة:

### 1-التمويل المصرفي:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد استدانة، حيث يعتمد على التمويل المصرفي بشكل شبه كلي لتمويل المشروعات بمختلف أحجامها، وتعتبر المؤسسات الناشئة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات، وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات المصغرة ذات نسب النمو العالي، التي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها، لذا تعتبر البنوك مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، في حين أنه في بلدان أخرى كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الناشئة، وفي الجزائر يشكل كل من البنك العمومي والمؤسسات الناشئة عالمين مختلفين و بعيدين ولا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما تجردها من دور الشريك الفعال، وخاصة في ظل قلة البنوك الخاصة والبنوك المتخصصة في هذا المجال.<sup>17</sup>

<sup>16</sup> مفروم برودي ، المؤسسات الناشئة بالجزائر - الواقع والمأمول - حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، ص 345

<sup>17</sup> بوالزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر بين الواقع والمأمول، ص 472، مرجع سبق ذكره .

## 2- رأس المال المخاطر:

## أ- تعريف رأس المال المخاطر:

يعتبر رأس المال المخاطر التمويل الذي يوفره المستثمرين للشركات الناشئة والأعمال التجارية الصغيرة والتي يعتقد أن يكون لديها إمكانية نمو طويل الأجل، وبصفة عامة يأتي رأس المال المخاطر عادة من المستثمرين رفيعي المستوى أو من أي مؤسسة مالية أخرى، ومع ذلك، فإنه لا يأخذ دائما الشكل النقدي فقط، بل يمكن أن يكون في شكل خبرة فنية أو إدارية.

وأصبح تمويل رأس المال المخاطر شائع بشكل متزايد بل هو أمر ضروري لزيادة رأس المال، وخاصة إذا كان لا يمكنه الوصول إلى أسواق رأس المال أو قروض البنوك أو أدوات الدين أخرى، ويعتبر الجانب السلبي الرئيسي أن المستثمرين عادة ما يحصلون على حقوق الملكية في الشركة وبالتالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة.

## ب- رأس المال المخاطر في الجزائر :

أنشأت شركات رأس مال الاستثمار في الجزائر بموجب القانون 11/06 المؤرخ في 24/06/2006 الخاص بشركات رأس مال الاستثمار الموجهة خصوصا لتمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة و الناشئة، ولممارسة نشاطها تخضع شركات رأسمال الاستثمار لتصريح من وزارة المالية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 56/08 المؤرخ يوم 11/02/2008 بضمان من مسيرها الذين يجب أن يمتازوا بالاحترافية و أن تدخل في السوق المالية لتكون وتسير القيم المتداولة وبالتالي لرقابة لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة COSOB و ذلك بموجب تنظيم رقم 16/04 المؤرخ يوم 01/09/2016 مع إمكانية الاستفادة من تحفيزات مالية كالإعفاء من الضرائب على الأرباح الشركات لمدة 5 سنوات، وتأخذ شركات رأسمال الاستثمار شكل شركات أسهم برأسمال أدنى محرر 50% عند التأسيس وتقوم بتمويل الأعلى الميزانية للمؤسسات الاقتصادية بالتمويل الضروري لها لحد أقصى، ثم تشغيل إلا 15% من أموالهم الخاصة و احتياطاتهم للمشاركة في رأس مال نفس المؤسسة، ولا تقدم إلا في حدود 10% من رأس مالها الصافي.<sup>18</sup>

## 3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1917 الموافق 08 سبتمبر 1996، والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288-03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم و متابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، حيث يتولى الوزير المكلف بالتنشغيل والضمان الاجتماعي المتابعة العملية لجميع نشاطاتها.

<sup>18</sup> بودالي مختار، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلد 08،

عدد وكالات أونساج يفوق 51 وكالة على المستوى الوطني، إن أول ما تلجأ إليه المؤسسات الناشئة في الجزائر لتمويل استثماراتها هو التمويل الذاتي الذي يعتبر أهم و أكبر مصدر تمويل لتغطية برامجها الاستثمارية نظرا لمزاياه العديدة إلا أن هذا الأخير، لم يعد يكفي لمواجهة احتياجاتها المالية في تنفيذ برامجها الاستثمارية، لذلك تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الثلاثي (تمويل ذاتي، قرض بنكي بدون فوائد ANSEJ).

يتم تحديد عملية تمويل المشاريع الاستثمارية على مستويين:

المستوى الأول: بالنسبة للاستثمار الذي يكون أقل من أو يساوي 5 ملايين دج:

- مساهمة شخصية بنسبة 1% ؛

- قرض بدون فائدة بنسبة 29% من وكالة ANSEJ؛

- قرض من البنك بنسبة 70% مع فائدة مخفضة بنسبة 100% مدته 08 سنوات مع تأجيل الدفع لمدة 3 سنوات.

المستوى الثاني: بالنسبة للاستثمار الذي يفوق 5 ملايين دج و يكون أقل من أو يساوي مبلغ 10 مليون دج

- مساهمة شخصية بنسبة 2% ؛

- قرض بدون فائدة بنسبة 28% من وكالة ANSEJ ؛

- قرض من البنك بنسبة 70% مع فائدة مخفضة بنسبة 100% مدته 08 سنوات مع تأجيل الدفع لمدة 03

سنوات. <sup>19</sup>

<sup>19</sup> بودالي مختار، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

## 4- صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة:

يقدم صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة عدة مساعدات مالية، خاصة من حيث دراسات الجدوى، إنشاء النموذج الأولي، التكوين والترويج، حسبما جاء في قرار وزاري مشترك صدر في العدد 81 من الجريدة الرسمية.

ويحدد هذا القرار الذي وقع عليه في 23 أغسطس الماضي كلا من وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان، والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ياسين المهدي وليد، مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 150-302 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة" ووفقا لهذا النص، فإن الصندوق يتكفل بتمويل دراسات الجدوى كالمصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى ذات الطابع التكنولوجي والاقتصادي، وتمويل تطوير خريطة العمل وكذلك تمويل المساعدات التقنية كالمصاريف المتعلقة باعتماد مراكز النمذجة والمصاريف المتعلقة باعتماد مركز قاعدة البيانات.

-تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي كالتصور والمحاكاة وفحوص المصادقة على التصورات وإنجاز وفحص والمصادقة على النماذج الأولية لفائدة المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة المتحصلة على العلامات وكذلك اقتناء التجهيزات والمواد الأولية وبرامج معلوماتية بالإضافة إلى مصاريف مرافقة إنجاز الأشغال التقنية والمصاريف المتعلقة بالتجارب والتصديق والاعتماد والتقييم وتمويل النماذج الأولية لمشروع مبتكر. وفيما يتعلق بالتكوين، يتكفل الصندوق بالمصاريف المتعلقة بتكوين المكونين والمصاريف المتعلقة بالتأطير المتخصص.

كما يتكفل بتمويل المصاريف المتعلقة بإبواء المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"، وتلك المتعلقة بالمشاريع المبتكرة المتحصلة على علامة "مشروع مبتكر"، بالإضافة إلى التكفل بمصاريف وضع برامج خاصة لإطلاق ودعم المؤسسات الناشئة بالشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين.

أما في مجال الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، يأخذ الصندوق على عاتقه، على وجه الخصوص، كل ما له صلة بالمصاريف المتعلقة بتدخلات الخبراء لفائدة اللجنة المكلفة بمنح العلامة، والمصاريف المتعلقة بترقية وتمويل المؤسسات الناشئة المتحصلة على العلامات وكذلك مصاريف الإيداع على المستوى الوطني والدولي لبراءة الاختراع والعلامة، واستمرارها في فترة سريان علامة المؤسسات الناشئة وعلامة المشروع المبتكر. وحدد القرار إيرادات هذا الصندوق في إعانة الدولة، الناتج من الرسوم الجبائية وشبه الجبائية والهبات والوصايا وجميع الموارد والمساهمات الأخرى.

من جهة أخرى، تضمن نفس العدد من الجريدة الرسمية قرار وزاريا مشتركا اخر، مؤرخ في 23 أغسطس 2021، يحدد كفاءات متابعة وتقييم صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة.

وينص هذا القرار على أن الحصول على تمويل صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة مفتوح لأصحاب المشاريع الابتكارية والمؤسسات الناشئة والحاضنات، من خلال إبرام اتفاقية مع الوزير المكلف

بالمؤسسات الناشئة، تحدد على الخصوص، كفاءات تطبيق وتنفيذ ومتابعة النشاطات المستفيدة من تخصيصات الصندوق والحقوق والواجبات ومبلغ التخصيصات الممنوحة، وكذا طرق صرفها. وتقوم الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المستفيدة من تمويل صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة بإعداد حصيلة أو حصائل دورية عن استعمال التخصيصات، وترسلها إلى مصالح الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، التي تتولى متابعة ومراقبة كفاءات استعمال التخصيصات الممنوحة، حسب المرسوم.<sup>20</sup>

---

<sup>20</sup> قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 14 محرم عام 1443 الموافق 23 غشت سنة 2021، يحدد مدونة إيرادات ونفقات و كفاءات متابعة و تقييم حساب التخصيص الخاص رقم 150-302 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، العدد 81 من الجريدة الرسمية الصادرة في 24 أكتوبر 2021

## المطلب الرابع: العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من المعوقات، التي لا تختلف عن تلك التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فإن المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي، أو بسبب أنها نجحت ويتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا، وعليه قد تواجه المعوقات المشتركة، كصعوبة الحصول على التمويل والضمانات، وصعوبات كثيرة أخرى متعلقة بعدم ملائمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات، وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار، كما أن عددا كبيرا من هذه المؤسسات يعمل في القطاع غير الرسمي، ويستهدف الأسواق المحلية وهو بالتالي غير قادر على المنافسة إقليميا ودوليا.

وبالرغم من أن قائمة القيود ومعوقات المؤسسات الناشئة طويلة ويصعب حصرها كلها أو تبويبها بطريقة واحدة، يمكن لأغراض التحليل، وبناء على الأدبيات ذات العلاقة، تبويب هذه المعوقات في ثلاثة أقسام وهي:

المعوقات المؤسسية والتنظيمية؛ والمعوقات التمويلية؛ المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة.

**1 - المعوقات المؤسسية والتنظيمية:** تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، بحيث تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في "التعقيد في إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المؤسسات الناشئة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناضجة للمؤسسات الناشئة في حال وجدت، إلا أن المؤسسات الناشئة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات المؤسسية، نظرا إلى أن تلك المؤسسات لا تمتلك الإمكانيات التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة، إذ تتجاوز عدد إجراءات تأسيس المؤسسات في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 إجراءات، حيث يبلغ ذلك العدد 14 إجراء في الجزائر، و12 إجراء في الكويت، و11 إجراء في كل من جيبوتي و فلسطين، و 10 إجراءات في كل من العراق والسودان وتونس . كما يتجاوز متوسط الوقت اللازم لبدء ممارسة الأعمال في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 30 يوما، وكذلك متوسط الدول متوسطة الدخل المقدر بحوالي 35 يوما، حيث يبلغ ذلك المتوسط 74 يوما في العراق، و 48

يوما في فلسطين، و 40 يوما في اليمن، و 37 يوما في جيبوتي، و 36 يوما في السودان، وحوالي 32 يوما في الكويت".<sup>21</sup>

**2- المعوقات التمويلية:** تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الناشئة، والتي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، كذلك الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها و هذا ما يجعل المؤسسات الناشئة أمام خيار حتمي، ألا وهو اللجوء إلى طرق التمويل التقليدية ممثلة في القروض المصرفية، بل نجد أن البنوك تتحفظ كثيرا عند تمويل هذه المؤسسات، والسبب في ذلك - على حد زعم البنوك - أن خطر منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات جد مرتفع، نظرا لنقص الضمانات وانعدام تقنيات تسيير المخاطر عند هذه المؤسسات (مخاطر الصرف، مخاطر تغير معدلات الفائدة، الخ.) وبالرغم من إنشاء عدد من الدول العربية مؤسسات وصناديق خاصة لتمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، إلا أن هذا القطاع في الدول النامية، ما زال يشكو من قلة الحصول على التمويل ويرتبط نقص التمويل الموجه إلى المؤسسات الناشئة بقصور في ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

**1-2- الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي:** يشمل الإطار القانوني والتنظيمي مجموعة القوانين والأنظمة التي تحدد نطاق وعمق المؤسسات المالية، والأدوات التمويلية، والأسواق العاملة في بلد معين.

**2-2- البنية التحتية التمويلية:** وتشمل البنية التحتية التمويلية معايير المحاسبة والمراجعة، ونظم تقييم الجدارة الائتمانية والسجلات والمكاتب الائتمانية، ونظم الضمان وقوانين الإفلاس وتطور أنظمة التمويل من خلال المساهمة في رأس المال، وأنظمة المدفوعات والتسوية.

**3-2- قدرات المؤسسات التمويلية:** أما قدرات المؤسسات التمويلية فتشمل مدى ملائمة أنظمة الإقراض التي تعمل بها والتي عادة ما تكون مناسبة للقروض الكبيرة أكثر من القروض الصغيرة.

**3- المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة:** يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الناشئة بشكل رئيسي في:

- الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع.
- عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية.
- استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية.

<sup>21</sup> محمد هاني، كتاب جماعي بعنوان المؤسسات الناشئة و دورها في الإنعاش الإقتصادي بالجزائر - جامعة آكلي محند أولحاج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، ص 52،53،54

- قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية.
- انحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء.
- ضعف القدرة على الترويج للابتكارية الجديدة.
- ضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المؤسسات الكبرى.
- ضعف في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل.
- فضلا عن الصعوبات التي تحدها تلك المؤسسات في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.<sup>22</sup>

---

<sup>22</sup> محمد هاني، كتاب جماعي بعنوان المؤسسات الناشئة و دورها في الإنعاش الإقتصادي بالجزائر، ص 52،53،54، مرجع سبق ذكره .

## المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة للدراسة

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، فهي الخطوة الأولى للبحث ولهذا سيتم التطرق إلى بعض ما توصل إليه مجموعة من الباحثين السابقين وذلك من أجل تكوين أفكار تساعد في رسم معالم الدراسة ولما له علاقة بها.

ولقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: المطلب الأول خاص بالدراسات السابقة باللغة العربية، والمطلب الثاني خاص بالدراسات السابقة باللغة الأجنبية أما المطلب الثالث والأخير خاص بالقيمة المضافة للدراسة.

## المطلب الأول:الدراسات السابقة باللغة العربية

من أجل فهم موضوع الدراسة أكثر والمتمثلة في دراسة آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وتكوين أفكار وإضافة قيمة للموضوع اعتمدنا على دراسة كل من :

1-الدراسة الأولى: بوعمامة هناء، دراسة آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة - وكالة تسيير القرض المصغر لولاية سكيكدة - ANGEM مذكرة أعدت لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة 20 أوت سكيكدة، السنة الجامعية:2020/2021

يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف التالية :

- محاولة الوقوف على أهم الخصائص للمؤسسات الناشئة التي جعلت منها أولوية للحكومة في جبرامجها  
- معرفة واقع المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الجزائري -تحديد أثر البرامج والهيئات بشكل خاص في الجانب التمويلي على تنمية المؤسسات الناشئة بالجزائر - تفتح المجال أمام الباحثين والمهتمين لعمل أبحاث وتقديم مقترحات وتوصيات حول آليات تمويل مستحدثة تتناسب مع شكل المؤسسات الناشئة.

\* توصلت هذه الدراسة إلى أن القرض المصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة رغم النشأة الحديثة لهذا الجهاز إلا أنه استطاع إنشاء عدد معتبر من المؤسسات في العديد من الصيغ والقطاعات وقدم حولا عملية وواقعية لمكافحة البطالة وتقليص نسبة الفقر لملائمة هذا المصدر التمويلي للمشاريع الناشئة والمصغرة التي تتماشى مع خصائصها

1 - الدراسة الثانية: علي صولي،مصطفى بورنان: الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد11، العدد 01 (2020) ، 2020-05-21.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة). حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المصادر والآليات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة وإبراز أهم الحلول لإنجاحها وإبراز أولوية الاهتمام بهذه المؤسسات باعتبارها أحد السبل لمعالجة مشكلة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر اتخذت العديد من الآليات لدعم عملية تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة أبرزها إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2 - الدراسة الثالثة: بومدين الطيبي ، خديجة لعمرى : إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر واليات دعمها:التمويل برأس المال المخاطر كنموذج (دراسة حالة شركة ASICOM&SOFINANCE)،حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر ، المجلد 07 ، العدد 03 (2020) ، 31-01-2021.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه تقنية التمويل برأس مال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة في مجال الإبداع والابتكار والتكنولوجيا، وذلك بالاعتماد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وكذلك تقديم المشورة الفنية والإدارية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن شركات رأس المال المخاطر الجزائرية لازالت بعيدة كل البعد على نظيراتها في الدول المتقدمة نظرا لغياب روح المخاطرة لهذه الشركات وانحصار مجال أعمالها في قطاعات معينة بعيدة عن الابتكار والإبداع.

### المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

وتمثلت الدراسات باللغة الأجنبية في دراسة كل من:

1- Dalila Agunis ,MeriemKherib , Le profil socioculturel des demandeurs et bénéficiaire du crédit ANESJ, Mémoire master en sociologie ,faculté des science humaines et sociales, Université Abderrahmane Mira , Bégaie, Algérie , 2014 - 2015.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول الملف الاجتماعي والثقافي لطالبي القرض والاستفادة من القرض المصغر.

حيث هدفت إلى تصنيف الشخصية الاجتماعية والثقافية لأصحاب المشاريع المبدعين والذين يهدفون لخلق مشاريع ناشئة صغرى من خلال وكالة ANSEJ وتصنيفها وفقا لأصل الفكرة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب يهدف إلى تعزيز المشاريع الناشئة للشباب العاطلين عن العمل وان أصحاب هذه المشاريع في جهاز ANSEJ في الأغلبية لا يملكون مستوى تعليمي جيد كمستوى التعليم العالي ولكنهم يتلقون تدريب مهني.

2- DerridjRyma, CherifiDaya , Le financement des startup / PME par le crowdfunding et le capital risque , Mémoire master en sciences économiques , faculté de science économique ;commerciale et de science de gestion , Université Mouloud Mammeri , Tizi-Ouzou , Algérie , 2016 – 2017.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في إشكالية تمويل الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجماعي و رأس مال المخاطر. حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس مال المخاطر والتمويل الجماعي عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص، وتوصلت

هذه الدراسة إلى أن رأس مال المخاطر والتمويل الجماعي له دور فعال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة ، إلا أنها في الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن الدول الأخرى .

#### المطلب الثالث : القيمة المضافة للدراسة

من أجل تقديم قيمة مضافة للبحث ركزت دراستنا على المؤسسات الناشئة في الجزائر ودراسة كيفية التمويل عن طريق النظام المصرفي الجزائري وكفاءته في تمويل المؤسسات الناشئة.

الفصل الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة

-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

وكالة 743 - سكيكدة

**تمهيد:**

تعتبر المؤسسات الناشئة عاملا اساسيا ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولضمان نمو واستمرار أثرها الايجابي على الاقتصاد تحتاج هذه المؤسسات للتمويل اللازم لها ولهذا بادر النظام المصرفي الجزائري الى وضع آليات تسمح بتوفير الدعم المالي والمصرفي، ونستعرض في هذا الفصل احدى هيئات النظام المصرفي الجزائري متمثلة في "البنك الوطني الجزائري" وبالتحديد وكالة سكيكدة رقم 743 لدراسة الآليات والطرق المتاحة لتمويل المؤسسات الناشئة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: لمحة عامة عن البنك الوطني الجزائري وكالة 743 - سكيكدة

المبحث الثاني: تمويل مؤسسة ناشئة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة 743 -سكيكدة

المبحث الثالث: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في البنك الوطني الجزائري وكالة 743 - سكيكدة

المبحث الأول: لمحة عامة لبنك الوطني الجزائري

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري

يعد البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المصرفية الجزائرية التي تمول المؤسسات بصفة عامة وخصوصا المؤسسات الناشئة

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

الفرع الثاني: مراحل تطور البنك الوطني الجزائري

اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

1 -خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها

2 -حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك

3-حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات

القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

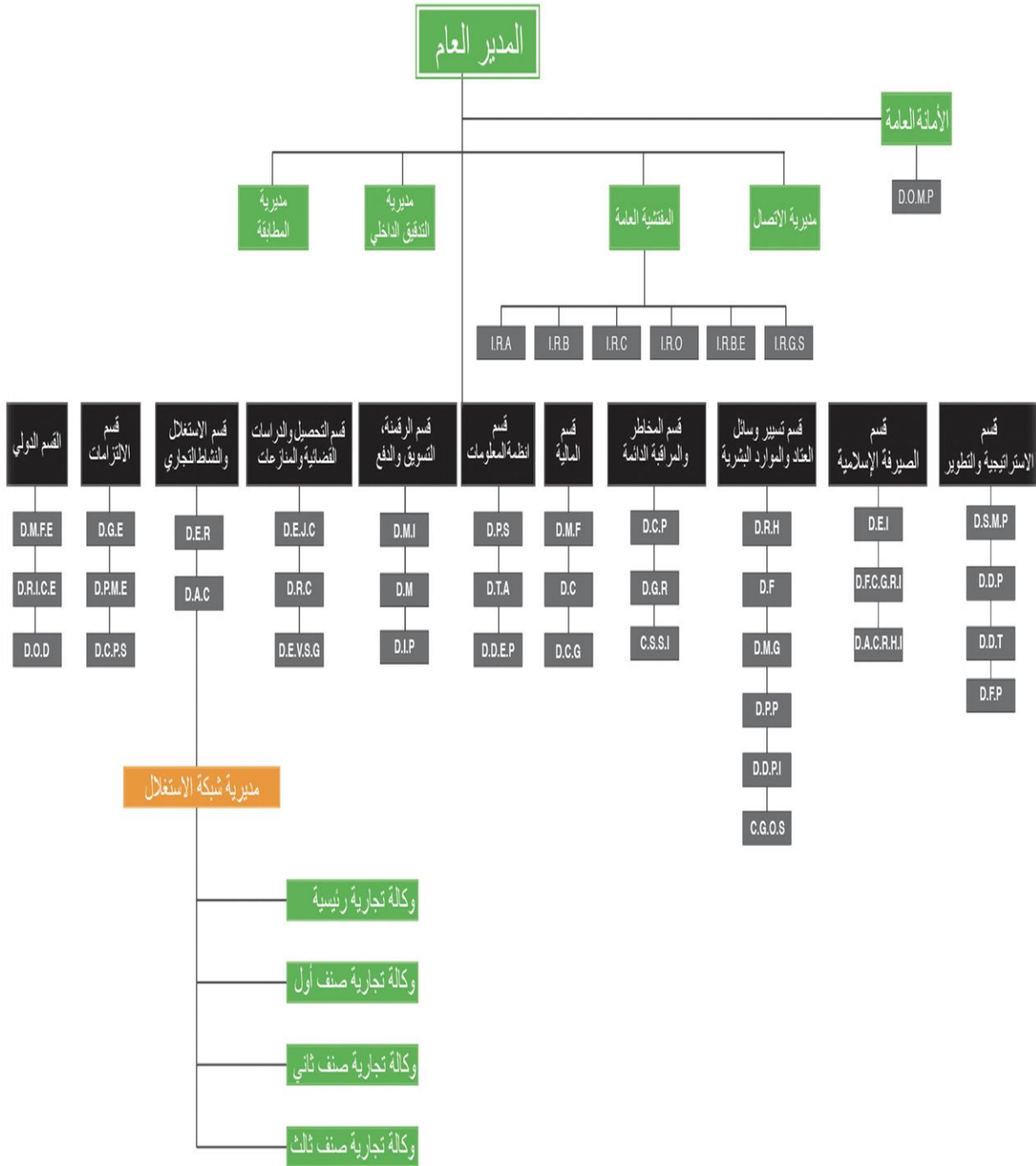
على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995. في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14 600 مليار دينار جزائري الى 41 600 مليار دينار جزائري.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41 600 مليار دينار جزائري الى 150 000 مليار دينار جزائري.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري  
شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: البنك الوطني الجزائري الوكالة 743-سكيكدة سنة 2022<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

الهيكل الملحقة بالمديرية العامة

الأمانة العامة

مديرية تنظيم المناهج والإجراءات : DOMP

مديرية المطابقة : D CONFORMITE

المفتشية العامة

المفتشية الجهوية - الجزائر العاصمة : IRA

المفتشية الجهوية - البليلة: IRB

المفتشية الجهوية - قسنطينة : IRC

المفتشية الجهوية - وهران : IRO

المفتشية الجهوية - بجاية : IRBE

المفتشية الجهوية - الجنوب الكبير : IRGS

مديرية التدقيق الداخلي: DAI

مديرية الاتصال : D.COM

الهيكل التابعة للقسم الدولي

مديرية التبادلات المالية مع الخارج : DMFE

مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية: DRICE

مديرية العمليات المستندية: DOD

الهيكل الملحقة بقسم الالتزامات

مديرية المؤسسات الكبرى : DGE

مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : DPME

مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة : DCPS

مديرية ادارة ومراقبة القروض : DASC

الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري

مديرية تأطير الشبكة : DER

مديرية التنشيط التجاري: DAC

الهيكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القضائية والمنازعات

مديرية الدراسات القانونية والمنازعات : DEJC

مديرية تحصيل الحقوق : DRC<sup>1</sup>

مديرية الدراسات، المصادقة ومتابعة الضمانات : DEVSG

الهياكل التابعة لقسم الرقمنة، التسويق والدفع:

مديرية التسويق والابتكار :DMI

مديرية النقد : DM

مديرية وسائل الدفع : DIP

الهياكل الملحقة قسم أنظمة المعلومات

مديرية الإنتاج والخدمات : DPS

مديرية التكنولوجيات والهندسة : DTA

مديرية تطوير الدراسات والمشاريع : DDEP

الهياكل الملحقة بقسم المالية

مديرية السوق المالي : DMF

مديرية مراقبة التسيير : DCG

مديرية المحاسبة : DC

مديرية التقارير المحاسبية القانونية والتنظيمية: DRCLR

الهياكل التابعة لقسم المخاطر والمراقبة الدائمة:

مديرية المراقبة الدائمة : DCP

مديرية تسيير المخاطر : DGR

خلية أمن الأنظمة المعلوماتية : CSSI

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

مديرية الموارد البشرية : DRH

مديرية التكوين : DF

مديرية الوسائل العامة : DMG

مديرية المحافظة على الأملاك : DPP

مديرية تطوير الاملاك العقارية : DDPI

مركز تسيير الخدمات الاجتماعية : CGOS

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

الهيكل الملحقة بقسم الصيرفة الإسلامية

مديرية الاستغلال الإسلامي : DEI

مديرية المالية، المراقبة وتسيير المخاطر الإسلامية : DFCGRI

المديرية التنشيط التجاري الإسلامي والموارد البشرية : DACRHI

الهيكل الملحقة بقسم الاستراتيجية والتطوير

مديرية الاستراتيجية وإدارة المشاريع : DSMP

مديرية تطوير الأداء : DDP

مديرية تنمية وتطوير المواهب : DDT

مديرية الفروع والمساهمات : DFP

شبكة الاستغلال

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 20 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 221 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المطلب الثاني: مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد لها من مهام تقوم بها من أجل تحقيقها، فالبنك الوطني الجزائري له أهداف مسطرة على المدى الطويل والمتوسط مستخلصة من الإستراتيجية الخاصة والعامّة للبنك، يمكن ذكر ما يلي  
أولا المهام: تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- ✓ تنفيذ برنامج الدولة المتعلق بالائتمان القصير والمتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر والضمانات كتسهيلات الصندوق ، السحب على المكشوف ... الخ.
- ✓ إقراض المنشآت الصناعية العامة و الخاصة.
- ✓ خصم الأوراق التجارية و الأوراق المالية عند التسديد.
- ✓ تسيير نشاط البنوك التجارية الأجنبية إضافة لصناديق القرض الفلاحي.
- ✓ تقديم ضمانات لكل الأسواق العمومية عند الاستيراد عن طريق القروض الأجنبية وتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ قبول الودائع من طرف الجمهور و مختلف المؤسسات و إعادة استثمارها.
- ✓ يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية (في التجارة الخارجية) <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

ثانيا الأهداف: للبنك أهداف يسعى لتحقيقها خاصة ما تعلق منها بتحسين الأداء ونذكر منها:

- ✓ تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق.
- ✓ توسيع و نشر الشبكة و تقريبها من الزبائن والعمل على التسيير المحكم للموارد البشرية. لاتحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية.
- ✓ تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية والنقدية.

### المطلب الثالث: تقديم الوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري لولاية سكيكدة

تقديم قسم المالية ومحاسبة بنك الوطني الجزائري وكالة سكيكدة 743

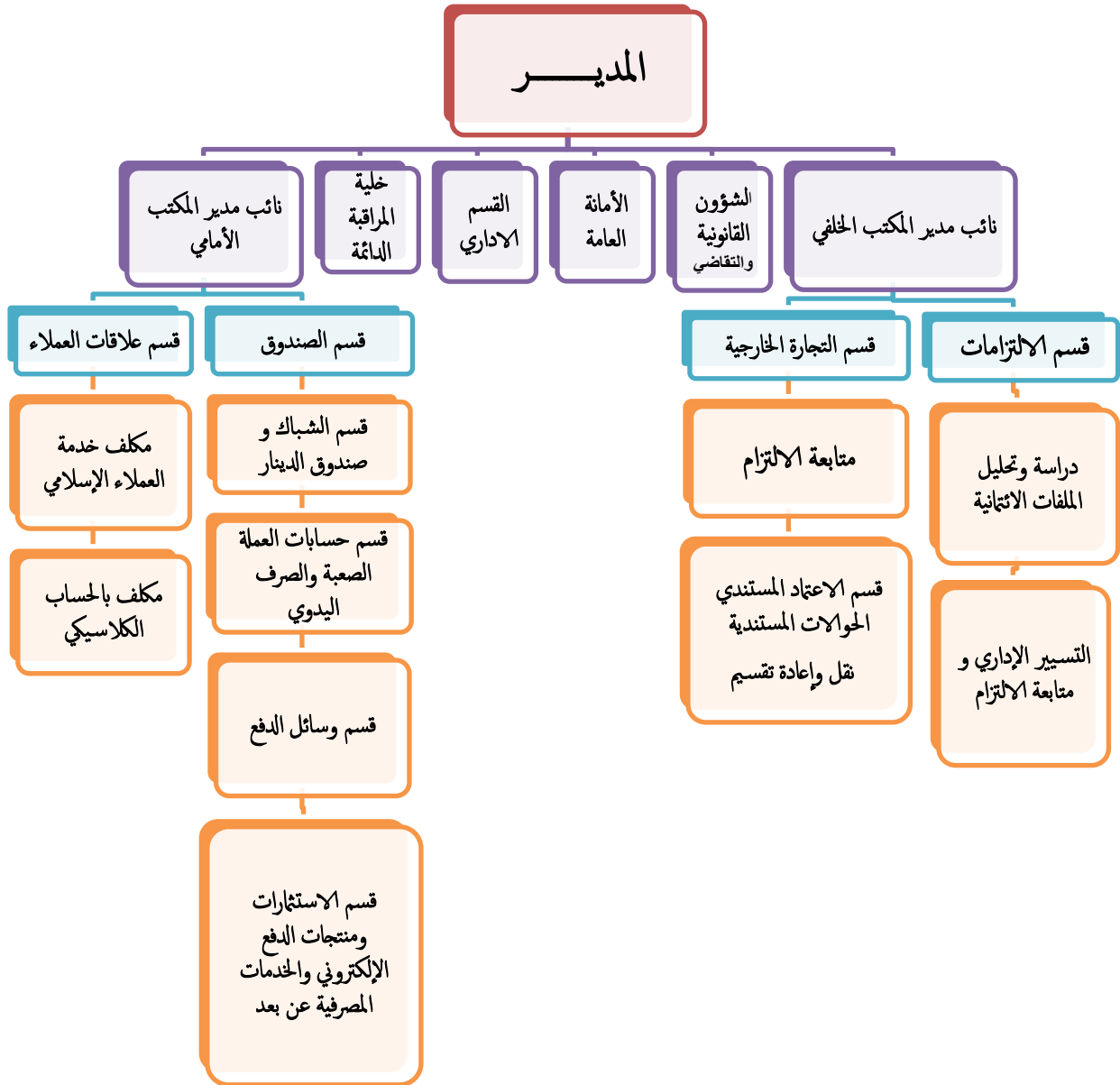
يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام العاليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج.

### الفرع الأول:نشأة الوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري BNA لولاية سكيكدة

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم (743) في 3 ماي 2003 كوكالة رئيسية من بين 03 وكالات تابعة لمدينة سكيكدة ، تقع في حي الممرات 20أوت 1955، تسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره جزء منه والعمل على تنفيذ السياسة المالية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع ومنح قروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للمؤسسات الناشئة وكذا المصغرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة رقم 743 للبنك الوطني الجزائري BNA لولاية سكيكدة:  
الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة رقم 743 سكيكدة



المصدر: البنك الوطني الجزائري الوكالة 743 سكيكدة 2022<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

حسب المشور الوزاري رقم: 2361 المؤرخ في 11جانفي 2022 تم تقسيم الوكالة 743 للبنك الوطني الجزائري لولاية سكيكدة وتحديد المهام كمايلي:

**1-مدير الوكالة:** يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية سكيكدة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومن مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة لوكالة، وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن إنجاز العمال والبرامج المتعلقة بالبنك وتتبع له كل من:

**2 -الشؤون القانونية والتقاضي:** الوكالة لديها وحدة للشؤون القانونية والتقاضي تتألف وفقا لمستوى نشاط محام واحد أو أكثر.

**3-الأمانة العامة:** (السكريتاريا): مهمتها مساعدة المدير ونائبه في مهامهما لكنها لا تقوم بالعمليات البنكية؛

**4-القسم الإداري:** مهمته جلب موظفي الأموال، حفظ الودائع وإعطاء القروض للزبائن.

**5-خلية مداومة:** تتمثل مهامه فيما يلي: - مراقبة عمليات المحاسبة وضبطها علما أن الوكالة تعتمد المحاسبة

التحليلية؛ - متابعة وتعديل أي خطأ يتم اكتشافه؛ - ضمان الوجود المادي للأوراق المفسرة لجميع العمليات؛

**6-نائب مدير المكتب الخلفي:** يتولى تسيير كل من:

• قسم الالتزامات (دراسة وتحليل الملفات الائتمانية، التسيير الإداري ومتابعة الالتزام)

• قسم التجارة الخارجية (متابعة الالتزام، قسم الاعتماد المستندي الحوالات المستندية،نقل وإعادة تقسيم).

**7-نائب مدير المكتب الأمامي:** يتولى مهمة تسيير كل من:

• قسم الصندوق (قسم الشباكوصندوق الدينار، قسم حسابات العملة الصعبة والصرف اليدوي، قسم وسائل

الدفع، قسم الاستثمارات ومنتجات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عن بعد)

• قسم علاقات العملاء: (مكلف خدمة العملاء الإسلامي، مكلف بالحساب الكلاسيكي)<sup>1</sup>

### الفرع الثالث:وظائف بنك الوطني الجزائري وكالة سكيكدة743BNA

تتلخص وظائف وكالة رقم 743البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

• الغرض من هذا التعميم هو تحديد مهام وتنظيم الوكالات وتوزيع المخططات التنظيمية الخاصة بكل منها في

الملحق، هذه المنظمة الجديدة هي جزء من التغييرات المختلفة التي حدثت في البيئة المصرفية.

وهو يشتمل على المزيد من المهام الجديدة ذات الطبيعة التجارية والتحكم والأمان مما يسمح للوكالة بلعب دورها

بالكامل كمحاور ومدير لمحفظة العملاء بهدف تقديم خدمة ذات جودة أفضل وتلبية متطلبات السوق الجديدة.

✓ الوكالة جهة عمل تجاري مهمتها الرئيسية يتألف من:

<sup>1</sup>- مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

- البحث وجمع الموارد. • توزيع الاعتمادات. • إدارة وسائل الدفع. • إدارة العمليات ذات الصلة.
- ✓ كنقطة بيع، تشرف الوكالة على تطويرها وربحيتها حسن النية من خلال توزيع ووضع المنتجات والخدمات المخصصة للعملاء وفقاً للسياسة التجارية للبنك وتوجيهات الإدارة العامة.
- ✓ للوكالة صلاحيات إدارية في حدود الصلاحيات المنوطة بها الممنوحة على هذا النحو ، فإنه يحرص على حماية صورة العلامة التجارية للبنك ويضمن تطويرها في إطار الأهداف المحددة له.
- ✓ اتخاذ كافة الوسائل المتاحة لها بقصد المصرفية المثلى التي تسمح لها بجمع واستنزاف موارد جديدة.
- ✓ يقوم بتنفيذ معاملات العميل بجدية ووفقاً لما هو وارد في النصوص التنظيمية والعضوية سارية المفعول.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: تمويلات البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول: التمويلات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري

تعتبر القروض أكثر التمويلات استقطابا للمؤسسات الناشئة، إذ يمكن تصنيف هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه لها أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الاتفاق وكذا القروض من حجم ونوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض.

وفيما يلي شكل يوضح التمويلات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري:

جدول رقم (01): التمويلات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري

| التصنيف                     | الأنواع  |
|-----------------------------|--|
| القروض حسب النشاط الاقتصادي | <ul style="list-style-type: none"> <li>• القروض الاستثمارية</li> <li>• القرض التجاري</li> <li>• القرض الاستهلاكي</li> </ul>  |
| القرض حسب الفترة الزمنية    | <ul style="list-style-type: none"> <li>• القروض طويلة الأجل والمتوسطة</li> <li>• القروض قصيرة الأجل: أ - القروض العامة (تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف، قروض موسمية، قروض الربط).</li> <li>ب- القروض الخاصة (تسيقات على البضائع، تسيقات على الصفقات العمومية، الخصم التجاري).</li> <li>ج. القروض بالالتزام (الضمان الاحتياطي، الكفالة، القبول)</li> </ul> |
| القرض من حيث نوع الضمان     | <ul style="list-style-type: none"> <li>• القروض بدون ضمانات</li> <li>• القروض بضمانات: أ- قروض بضمان بضائع</li> <li>ب- قروض بضمان أوراق مالية</li> <li>ج- قروض بضمان رهن عقاري</li> <li>د- قروض بضمان المحلات التجارية والصناعية</li> </ul>  |

1

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: آليات التمويل المتاحة في الوكالة 743 للبنك الوطني الجزائري لولاية سكيكدة  
الفرع الأول: القروض المتاحة على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة 743 -سكيكدة  
أولاً-القروض المدعمة من الدولة: تتمثل في

1-قرض ANGEM:القرض المصغر ANGEM يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول و/ أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزلياً، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل.

2-قرض CNAC: هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو المؤسسات الناشئة، قرض CNAC موجه أساساً إلى: شراء تجهيزات جديدة أو مجددة وبالأخص شراء المواد الأولية ومعدات أخرى بعد انطلاق المشروع.  
3-قرض ANSEJ: هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19- 35 سنة، وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

ثانياً-قروض طويلة المدى: هي قروض تتجاوز مدته 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع قد تصل حتى 05 سنوات  
ثالثاً-قروض متوسطة: المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات

رابعاً-قروض استهلاكية: عن طريق الاختيار ما بين قرض الرفاهية أو قرض السيارة  
خامساً-القرض الإيجاري: يؤجر لكم العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع امكانية شراء العقار عند نهاية العقد.

سادساً-القروض بالإمضاءات: يمكن لوكالة البنك الوطني الجزائري أن يكون ضامناً، وهذا عن طريق إمضائه.

سابعاً-قروض الصندوق: تسهيلات الصندوق هذا القرض مقدم:

- لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة جد قصيرة.
- لمواجهة صعوبات نهاية الشهر.
- الارباح محسوبة على أساس الاموال المستعملة فعليا.

ثامناً-القروض العقارية: لاقتناء العقارات

تاسعاً-التمويل الإسلامي: تتوفر الوكالة على: <sup>1</sup>

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري وولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثاني تمويل المؤسسات الناشئة -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743- سكيكدة

1/تمويل "الإجارة" يتمثل في عقد إيجار لأملك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بتمليك) يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. يقوم البنك باقتنائها لدى المومنين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون وفي نهاية هذا العقد، يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات<sup>1</sup> حدود التمويل: يمكن أن يصل التمويل إلى 90 ٪ من قيمة الشيء المراد تمويله وكحد أقصى 25.000.000 دينار جزائري.

مدة التمويل: الإيجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين  
2/المرابحة: باقتناء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يقوم البنك بالاقترناء لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين .

3/المضاربة: حساب الاستثمار الاسلامي غير مقيد هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يركز على أساس تقاسم الخسائر والأرباح حيث يسمح لكم حساب باستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR باستثمار الأموال المودعة للبنك في مشاريع تمويلية، يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقا لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقا.

والشكل الموالي يلخص لنا التمويلات المتاحة على مستوى الوكالة 743:

### جدول رقم(02)القروض المتاحة على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة 743 -سكيكدة

| صنغ التمويل | أنواع القروض  |
|-------------|---|
| قروض بفوائد | القروض المدعمة من الدولة ( قرض ANSEJ، قرض ENJEM ، قرض CNAC) |
|             | قروض طويلة المدى تتجاوز مدتها 07 سنوات                      |
|             | قروضمتوسطة تتراوح مدتها من 02إلى 07 سنوات                   |
|             | قروض استهلاكية ويسمى قرض الرفاهية أو قرض السيارة            |
|             | القرض الإيجاري  |
|             | القروض بالإمضاءات   |
|             | قروضالصندوق   |
|             | القروض العقارية   |
|             | المضاربة  |
|             | المرابحة  |
| الإجارة     |   |

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على ما سبق

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: ملف الحصول على التمويل:

هناك عدة أنواع من الائتمان و الجدول الموالي يستعرض الملفات حسب نوع الائتمان

جدول رقم (03): ملف الحصول على تمويل حسب نوع الائتمان

| الملف   |  |   | نوع الائتمان             |
|---|--|---|--------------------------|
| المستندات المحاسبية والمالية  | المستندات الضريبية وشبه الضريبية   | المستندات القانونية والادارية   |                          |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ البيانات المالية (الميزانيات الضريبية) للسنوات الثلاث الماضية (الأصول والخصوم وجدول بيان الدخل والمرفقات)؛</li> <li>✓ خطة التدفقات النقدية الشهرية المؤقتة، في حالة طلب ائتمان نقدي؛</li> <li>✓ تقرير المراجعين (SARL و SPA)؛</li> <li>✓ شهادة إيداع حسابات الشركات للأشخاص الاعتباريين؛</li> <li>✓ فتح الميزانيات العمومية والميزانيات المؤقتة للشركات في مرحلة التأسيس.</li> <li>✓ الوضع المحاسبي الوسيط.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ مستخرج من دور أقل من ثلاثة (03) أشهر (مقاصة أو مصحوبة بجدول سداد في حالة استحقاق الضريبة) ؛</li> <li>✓ شهادات تحديث CNAS و CASNOS صالحة (مصحوبة بجدول سداد، في حالة استحقاق شبه مالي).</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ طلب كتابي موقع من العميل أو من قبل مدير مفوض يصف شكل القروض المطلوبة ومبالغها والضمانات المقدمة؛</li> <li>✓ نسخة من النظام الأساسي و BOAL للأشخاص الاعتباريين.</li> <li>✓ محاضر الاجتماع العام للشركاء و / أو مجلس الإدارة، التي تمنح المدير صلاحيات الاقتراض وتخصيص الضمانات؛</li> <li>✓ السيرة الذاتية للمدير (المديرين) ونسخة من وثيقة الهوية الخاصة به. في حالة وجود مدير أو شريك أجنبي، البطاقة المهنية الصادرة للأجانب الذين يمارسون مهنة تجارية أو صناعية أو</li> </ul> | <p>الائتمان التشغيلي</p> |

|   |   |  |                            |
|---|---|--|----------------------------|
|   |   | <p>حرفية أو حرة على<br/>الأراضي الوطنية؛<br/>✓ سجل تجاري ساري<br/>المفعول؛<br/>✓ إثبات شغل المبنى<br/>(أو الموقع) الذي<br/>يستضيف النشاط (سند<br/>الملكية، عقد الإيجار، سند<br/>الامتياز) ؛<br/>✓ رقم التعريف<br/>الضريبي ورقم التعريف<br/>الإحصائي.<br/>✓ استشارة مركز<br/>المخاطر (نموذج يتم<br/>استكماله في الفرع)؛</p> |                            |
| <p>✓ البيانات المالية<br/>(الميزانيات الضريبية)<br/>للسنوات الثلاث الماضية<br/>(الأصول والخصوم وجدول<br/>بيان الدخل والمرفقات)؛<br/>✓ تقرير مشترك<br/>المراجعين ( SARL و SPA)؛<br/>✓ شهادة إيداع حسابات<br/>الشركات للكيانات<br/>القانونية؛<br/>✓ الميزانية الافتتاحية<br/>والميزانية العمومية<br/>المتوقعة على مدى مدة</p> | <p>✓ مستخرج من دور أقل من<br/>(03) أشهر (مقاصة أو<br/>مصحوبة بجدول سداد في<br/>حالة استحقاق الضريبة)؛<br/>✓ شهادات تحديث CNAS<br/>و CASNOS صالحة<br/>(مصحوبة بجدول سداد، في<br/>حالة استحقاق شبه مالي).</p> | <p>✓ طلب كتابي موقع<br/>من العميل أو من قبل<br/>مدير مفوض يصف<br/>شكل الاعتمادات<br/>المطلوبة ومبالغها<br/>ومدتها وشروطها وطرق<br/>السداد والضمانات<br/>المقدمة.<br/>✓ نسخة من النظام<br/>الأساسي و BOAL<br/>للأشخاص الاعتباريين.<br/>✓ محضر الاجتماع<br/>العام للمساهمين أو<br/>مجلس الإدارة الذي يمنح</p>                | <p>ائتمان<br/>استثماري</p> |

|   |  |   |  |
|---|--|---|--|
| <p>القرض المطلوب.<br/>                 ✓ خطة تمويل<br/>                 الاستثمار.<br/>                 ✓ الفاتورة المبدئية و /<br/>                 أو عقد شراء المعدات<br/>                 الحديث (أقل من 03)<br/>                 أشهر)، والتي تبرر كل<br/>                 قسم من هيكل الاستثمار؛<br/>                 ✓ التقدير الكمي<br/>                 والتقديري للعمل الذي سيتم<br/>                 القيام به (إذا لزم الأمر).<br/>                 ✓ الخبرة التي يقوم بها<br/>                 خبير معتمد لأي مساهمة<br/>                 عينية.<br/>                 ✓ التخطيط للتحقيق<br/>                 المادي للمشروع.</p> |  | <p>المدير صلاحيات<br/>                 الاقتراض وتخصيص<br/>                 الضمانات؛<br/>                 ✓ السيرة الذاتية<br/>                 للمدير (المديرين)<br/>                 ونسخة من وثيقة الهوية<br/>                 الخاصة به. في حالة<br/>                 وجود مدير أو شريك<br/>                 أجنبي، البطاقة المهنية<br/>                 الصادرة للأجانب الذين<br/>                 يمارسون مهنة تجارية أو<br/>                 صناعية أو حرفية أو<br/>                 حرة على الأراضي<br/>                 الوطنية؛<br/>                 ✓ سجل تجاري<br/>                 ساري المفعول؛<br/>                 ✓ إثبات شغل المبنى<br/>                 (أو الموقع) الذي<br/>                 يستضيف النشاط (سند<br/>                 الملكية، عقد الإيجار،<br/>                 سند الامتياز)؛<br/>                 ✓ سندات ملكية<br/>                 البضائع المعروضة<br/>                 كضمان مقيم حسب<br/>                 الأصول<br/>                 ✓ رقم التعريف<br/>                 الضريبي ورقم التعريف<br/>                 الإحصائي.<br/>                 ✓ استشارة</p> |  |
|---|--|---|--|

|   |  |  |                                      |
|---|--|--|--------------------------------------|
|   |  | <p>مركزالمخاطر (نموذج يتم استكمالها في الفرع)؛<br/>                 ✓ نسخة من قرار منح المزايا الصادرة عن ANDI أو CNI (إن أمكن)؛</p>   |                                      |
| <p>✓ ورقة بيانات المشروع مكتملة وموقعة من قبل المقترض أو ممثله القانوني وفقاً للنموذج المرفق.<br/>                 ✓ إقرار تكريم المستثمر بضرورة حشد الموارد المالية الكافية لإنجاز مشروعه وفق النموذج المرفق.<br/>                 ✓ القوائم المالية (الميزانيات الضريبية) لآخر ثلاث (03) سنوات للمرّوجين في النشاط.<br/>                 ✓ تقرير المراجعين (SARL و SPA)؛<br/>                 ✓ شهادة إيداع حسابات الشركات للكيانات القانونية؛<br/>                 ✓ الميزانية الافتتاحية والميزانية العمومية المتوقعة على مدى مدة</p> | <p>✓ مستخرج من دور أقل من ثلاثة (03) أشهر (مقاصة أو مصحوبة بجدول سداد في حالة استحقاق الضريبة)؛<br/>                 ✓ شهادات تحديث CNAS و CASNOS صالحة (مصحوبة بجدول سداد، في حالة استحقاق شبه مالي).</p> | <p>✓ طلب كتابي مؤرخ ومختوم وموقع من قبل المروج أو ممثله القانوني، مع تحديد طبيعة العملية، وتكلفتها الإجمالية (بما في ذلك قيمة الأرض المساهمة عينية)، ومبلغ الائتمان، ومدته، والمدة طلبت وكذلك الضمانات المقدمة للبنك؛<br/>                 ✓ نسخة من النظام الأساسي و BOAL للأشخاص الاعتباريين.<br/>                 ✓ محضر الاجتماع العام للمساهمين أو مجلس الإدارة الذي يمنح المدير صلاحيات الاقتراض وتخصيص الضمانات؛<br/>                 ✓ سجل تجاري ساري المفعول يحدد</p> | <p><b>ائتمان للتطوير العقاري</b></p> |

|   |  |   |  |
|---|--|---|--|
| <p>القرض المطلوب.</p> <p>✓ دراسة الجدوى (خطة العمل) لعملية الترويج العقاري (O.P.I).</p> <p>✓ ميزانية المشروع المقدر (عدد الوحدات وسعر البيع وسعر التكلفة والهامش)؛</p> <p>✓ خطة تمويل المشروع.</p> <p>✓ تقرير تقييم أرض الأساس للمشروع من قبل خبير معتمد.</p> <p>✓ وثائق تقنية:</p> <p>✓ المراجع والمهارات المهنية والوسائل (البشرية والمادية) التي تنوي الشركة المسؤولية عن البناء</p> <p>حشدها</p> <p>✓ المراجع المهنية من الشركة المعمارية المسؤولة عن إنتاج المخططات المعمارية للمشروع؛</p> <p>✓ مجموعة من خطط المشروع المعتمدة من قبل الإدارة المختصة إقليميا لتخطيط المدن والبناء والمركز الفني للبناء (CTC)؛</p> |  | <p>صراحة نشاط تطوير العقارات؛</p> <p>✓ وثائق هوية المروج أو الممثل القانوني للشركة؛</p> <p>✓ سند ملكية الأرض الأساسية لإيواء المشروع العقاري وكتيب الأرض</p> <p>✓ شهادة الرهن العقاري السالبة للأرض التي يقوم عليها المشروع قبل أقل من ثلاثة (03) أشهر</p> <p>✓ موافقة (قرار) وزارة الإسكان والعمران وشهادة التسجيل في القائمة الوطنية لمطوري العقارات المفتوحة لدى وزارة الإسكان.</p> <p>✓ استشارة مركز المخاطر (نموذج يتم استكمالها في الفرع)؛</p> <p>✓ سير العمل، المعتمد من BET المسؤول عن المراقبة، إذا كان المشروع قد بدأ؛</p> <p>✓ رقم التعريف الضريبي ورقم التعريف الإحصائي</p> |  |
|---|--|---|--|

|  |  |   |                                |
|--|--|---|--------------------------------|
| <p>✓ تصريح بناء ساري المفعول للمشروع.<br/>         ✓ نسخ من عقود إدارة المشروع (المطور / المكتب المعماري) وعقود إدارة المشروع (المطور / شركة التنفيذ)؛<br/>         ✓ شهادة التأهيل والتصنيف المهني للشركة المسؤولة عن البناء.<br/>         ✓ المراجع والمهارات المهنية والوسائل (البشرية والمادية) التي تنوي الشركة المسؤولة عن البناء حشدتها<br/>         ✓ التقدير الوصفي والكمي والتقديري للمشروع.</p> |  |   |                                |
| <p>✓ القوائم المالية (الميزانيات الضريبية) لآخر ثلاث (03) سنوات للمرؤجين في النشاط.<br/>         ✓ تقرير المراجعين (SARL و Spa)؛<br/>         ✓ شهادة إيداع حسابات الشركات للكيانات القانونية؛<br/>         ✓ الميزانية الافتتاحية والميزانية العمومية</p>   | <p>✓ مستخرج من دور أقل من ثلاثة (03) أشهر (مقاصة أو مصحوبة بجدول سداد في حالة استحقاق الضريبة)؛<br/>         ✓ شهادات تحديث CNAS و CASNOS صالحة (مصحوبة بجدول سداد، في حالة استحقاق شبه مالي).</p> | <p>✓ طلب كتابي مؤرخ ومختوم وموقع من قبل المروج أو ممثله القانوني، يحدد مبلغ الائتمان ومدته ومزاياه والمدة المؤجلة المطلوبة وشروط السداد وكذلك الضمانات المقدمة للبنك؛<br/>         ✓ نسخة من النظام</p> | <p><b>انتمان<br/>سياحي</b></p> |

|  |  |   |  |
|--|--|---|--|
| <p>المتوقعة على مدى مدة<br/>القرض المطلوب.<br/>✓ دراسة فنية -<br/>اقتصادية ومالية للمشروع<br/>موقعة ومختومة حسب<br/>الأصول من قبل مكتب<br/>التصميم (جدوى المشروع،<br/>دراسة السوق، الربحية<br/>الاقتصادية والمالية، تأثير<br/>المشروع على المستوى<br/>الاقتصادي والاجتماعي،<br/>هيكل الاستثمار وتمويل<br/>الهيكل)؛<br/>✓ خطة تمويل المشروع.<br/>✓ تقرير تقييم الأرض<br/>الأساسية للمشروع من<br/>إعداد خبير معتمد<br/>✓ د. وثائق تقنية:<br/>✓ تصريح بناء ساري<br/>المفعول للمشروع.<br/>✓ نسخ من عقود إدارة<br/>المشروع (المطور /<br/>المكتب المعماري) وعقود<br/>إدارة المشروع (المطور /<br/>شركة التنفيذ)؛<br/>✓ شهادة التأهيل<br/>والتصنيف المهني للشركة<br/>المسؤولة عن التنفيذ.<br/>✓ التقدير الوصفي</p> |  | <p>الأساسي و BOAL<br/>للأشخاص<br/>الاعتباريين.<br/>✓ محضر الاجتماع<br/>العام للمساهمين أو<br/>مجلس الإدارة الذي<br/>يمنح المدير صلاحيات<br/>الاقتراض وتخصيص<br/>الضمانات؛<br/>✓ سجل تجاري ساري<br/>المفعول؛<br/>✓ NIF و NIS ؛<br/>✓ استشارة مكتب<br/>المخاطر المركزي<br/>(النموذج يتعين<br/>استكمالها<br/>✓ في وكالة)؛<br/>✓ السيرة الذاتية للمدير<br/>(المديرين) ونسخة<br/>(النسخ) من وثيقة<br/>هويته (الخاصة بهم)؛<br/>✓ سند ملكية أو امتياز<br/>الأرض الأساسية<br/>لإيواء المشروع.<br/>✓ شهادة الرهن العقاري<br/>السالبة للأرض التي<br/>يقوم عليها المشروع<br/>قبل أقل من ثلاثة<br/>(03) أشهر.</p> |  |
|--|--|---|--|

## الفصل الثاني تمويل المؤسسات الناشئة -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743- سكيكدة

|                           |  |   |  |
|---------------------------|--|---|--|
| والكمي والتقديري للمشروع. |  | <p>✓ موافقة (قرار) وزارة السياحة.</p> <p>✓ تفويض لإنشاء المشروع موقع من قبل الوالي في إطار ملفات CALPIREF</p> <p>✓ سير العمل، المعتمد من BET المسؤول عن المراقبة، إذا كان المشروع قد بدأ؛</p> <p>✓ قرار منح المزايا الصادر عن ANDI أو CNI (إن وجد)؛</p> <p>✓ مراجع مهنية.</p> |  |
|---------------------------|--|---|--|

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات البنك الوطني الجزائري وكالة 743 -سكيكدة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (04) مستندات اضافية حسب نوع القطاع

| القطاع               | قائمة المستندات الاضافية   |
|----------------------|--|
| قطاع BTPH            | <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ شهادة تحديث CACOBATPH (مصحوبة بجدول السداد، في حالة استحقاق شبه مالي)</li> <li>✓ خطة التمويل حسب السوق وخطة التمويل الموحدة.</li> <li>✓ ورقة تعريف الأسواق حسب النموذج المرفق.</li> <li>✓ شهادة التأهيل والتصنيف المهني.</li> <li>✓ خطة الحمل الحالية والمتوقعة؛</li> <li>✓ قائمة بالوسائل المادية المبررة والمقيمة.</li> <li>✓ الدراسة الفنية والاقتصادية (في حالة طلب الاستثمار) والدراسة المالية.</li> <li>✓ المراجع المهنية.</li> <li>✓ موجز عن حالة التقدم المحرز في العمل.</li> <li>✓ ترخيص من الجزائر للاتصالات لتكوين شبكات اتصالات.</li> </ul>   |
| قطاع الصناعة         | <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ موافقة و / أو تفويض من السلطات المختصة (الوزارات، الولايات، إلخ)؛</li> <li>✓ رخصة بناء سارية المفعول تتعلق بالبنية التحتية للمشروع.</li> <li>✓ دراسة فنية - اقتصادية ومالية للمشروع موقعة ومختومة من مكتب التصميم (جدوى المشروع، دراسات السوق، عملية الإنتاج، السوق المستهدف، الربحية الاقتصادية والمالية، تأثير المشروع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الحفاظ على البيئة والتنظيم الداخلي للشركة وهيكل الاستثمار وهيكل التمويل)؛</li> <li>✓ سندات التعدين للصناعات الاستخراجية.</li> </ul>  |
| قطاع الطاقة والتعدين | <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ موافقة و / أو تفويض من السلطات المختصة (الوزارات)؛</li> <li>✓ دراسة فنية - اقتصادية ومالية للمشروع موقعة ومختومة من مكتب التصميم (جدوى المشروع، دراسات السوق، عملية الإنتاج، الربحية الاقتصادية والمالية، تأثير المشروع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الحفاظ على البيئة، داخلي تنظيم الشركة وهيكل الاستثمار وهيكل التمويل)؛</li> <li>✓ تصريح تعدين ساري المفعول صادر عن ANAM (الوكالة الوطنية لأنشطة التعدين)؛</li> <li>✓ دراسة جيوديسية للأرض مصدق عليها من قبل BET متخصص؛</li> <li>✓ تصريح إطلاق متفجرات موقع من الوالي المختص إقليمياً؛</li> </ul> |

الفصل الثاني تمويل المؤسسات الناشئة -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743- سكيكدة

|  |                              |
|--|------------------------------|
| <p>✓ تبرير القدرات الفنية للأعمال (معدات الإنتاج المقدره حسب الأصول والإشراف الفني).</p>   |                              |
| <p>✓ موافقة و / أو تفويض من السلطات المختصة (الوزارات)؛<br/>                 ✓ قائمة الوسائل المادية (البطاقات الرمادية) لائتمانات التشغيل؛<br/>                 ✓ رخصة قيادة صادرة عن دائرة النقل لكل مركبة (في حالة اعتماد التشغيل)؛<br/>                 ✓ شهادة مطابقة الفحص الفني للمركبات المصرح لها، سارية (في حالة الائتمان التشغيلي)؛<br/>                 ✓ خطة الحمل الحالية والمتوقعة؛<br/>                 ✓ الدراسة الفنية والاقتصادية والمالية للمشروع (في كاليفورنياق الاستثمار)،<br/>                 ✓ قائمة بالوسائل المادية التي سيتم اقتناؤها (في حالة الاستثمار).</p>          | <p>قطاع النقل</p>            |
| <p>✓ موافقة و / أو تفويض من السلطات المختصة (الوزارات، الولايات، APC، إلخ)؛<br/>                 ✓ دراسة فنية - اقتصادية ومالية للمشروع موقعة ومختومة من مكتب التصميم (جدوى المشروع، دراسات السوق، عملية الإنتاج، الربحية الاقتصادية والمالية، تأثير المشروع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الحفاظ على البيئة، داخلي تنظيم الشركة وهيكل الاستثمار وهيكل التمويل)، في حالة الاستثمار؛<br/>                 ✓ تصريح لبناء البنية التحتية (التصنيع، الصيانة)؛<br/>                 ✓ قائمة بالوسائل المادية المبررة والمقيمة.<br/>                 ✓ قائمة بوسائل النقل المستخدمة كجزء من النشاط</p> | <p>قطاع الأغذية الزراعية</p> |
| <p>✓ موافقة و / أو تصريح من السلطات المختصة (الولايات، APC، إلخ)؛<br/>                 ✓ دراسة فنية - اقتصادية ومالية.<br/>                 ✓ المراجع المهنية.<br/>                 ✓ قائمة الوسائل المادية.</p>   | <p>قطاع الخدمات</p>          |
| <p>✓ موافقة صادرة عن وزارة الصحة والسكان (DSP).<br/>                 ✓ الترخيص بحيازة واستخدام المصادر المؤينة والإشعاعية للأغراض الطبية لمراكز التصوير.<br/>                 ✓ دراسة فنية - اقتصادية ومالية للمشروع موقعة ومختومة من مكتب التصميم</p>   | <p>قطاع الصحة</p>            |

|  |  |
|--|--|
| <p>(جدوى المشروع، دراسات السوق، عملية الإنتاج، الربحية الاقتصادية والمالية، تأثير المشروع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الحفاظ على البيئة، داخلي تنظيم الشركة وهيكل الاستثمار وهيكل التمويل)، في حالة الاستثمار؛</p> <p>✓ قائمة بالوسائل المادية المبررة والمقيمة.</p> <p>✓ قائمة بوسائل النقل المستخدمة كجزء من النشاط.<sup>1</sup></p> |  |
|--|--|

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات البنك الوطني الجزائري وكالة 743 سكيكدة

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

### المطلب الثالث: دراسة ملف طلب تمويل من قبل البنك الوطني الجزائري BNA

تتم عملية منح القروض على مستوى الوكالة وفق إجراءات محددة تتمثل في تحليل ملف طلب القرض وذلك من ناحية الشكل والمضمون وبعدها اتخاذ قرار منح القرض كما يلي:

#### أولاً: دراسة تقنية اقتصادية:

تحتوي على تقديم المشروع، تحديد الموقع، وصف المنتج أو الخدمة المؤداة، تحليل السوق الخ، مختلف الوثائق الإدارية والتقنية المتعلقة بالمشروع تصريح الإنشاء نسخة من السجل التجاري... الخ [ الدراسة المالية للمشروع، وتحتوي على هيكل التمويل المطلوب، الميزانيات التقديرية

#### ثانياً : دراسة ملف القرض

بعد الانتهاء من تكوين ملف القرض، تأتي بعدها الخطوة المالية والمتمثلة في الدراسة الأولية للملف المقدم بهدف تقدير درجة المخاطرة التي يتوقف عليها اتخاذ القرار بشأن القرض ويتم دراسته على عدة مستويات نذكر منها:

1. المركز المالي للزبون: يقصد بها مدى إمكانية طالب القرض على تسديد قيمة القرض في المواعيد المحددة، وذلك بالاعتماد على مدى انتظام الزبون في سداد القروض التي سبق وأن تحصل عليها سواء لدى البنك الخارجي الجزائري أو من بنوك أخرى، وكذلك مردودية النشاط الذي يقوم به.

2. سمعة الزبون: هي دراسة سمعة طالب القرض، ويتم الحكم على سمعته وشخصيته من خلال المقابلة التي يقوم بها المكلف بالدراسات مع الزبون، كذلك من خلال الاستفسار عنه وعلاقته بالبنوك الأخرى، وهل له خلافات معها كذلك وضعيته اتجاه مصلحة الضرائب والضمان الاجتماعي.

3. الدراسة التقنية الاقتصادية: تتمثل في الدراسة الاقتصادية التي تشمل دراسة السوق ودرجة المنافسة في هذا القطاع... الخ، أما الدراسة المالية فهي تعتمد على الميزانيات التقديرية المقدمة من طرف طالب القرض وكذلك جدول حسابات النتائج وتعتبر من أهم المعايير التقديرية وتأهيل المؤسسة أو المشروع للاستفادة من القرض، وهي عبارة عن دراسة البنية المالية للمشروع وذلك بالاعتماد على النسب المالية.

4. الضمانات: تعرف على أنها تأمين ضد مخاطر عدم القدرة على السداد، حيث من خلالها يمكن للبنك في حالة العجز استرجاع قيمة القرض الممنوحة وتصنف إلى ضمانات شخصية كالكفالة و ضمانات حقيقية كالرهن الحيازي.

5. رأي مكلف بالدراسات: في هذه المرحلة يتحدث المكلف بالدراسات بصفة عامة عن نجاعة المشروع من عدمه وإعطاء رأيه الشخصي (الموافقة أو الرفض) ويقم الملف للمدير.

6. اتخاذ القرار النهائي: بعد انتهاء المكلف بالدراسات من جميع التحاليل المطلوبة، يسلم الملف للمدير للاطلاع عليه والاجتماع باللجنة المكونة من أربعة موظفين من بينهم المدير والمكلف بالدراسات لإعطاء القرار النهائي على مستوى الوكالة ثم يرسل بالملف لمديرية الاستغلال، وهناك يتم إعطاء الرأي الأخير (قبول أو رفض الملف).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مستندات داخلية للوكالة 743 البنك الوطني الجزائري ولاية سكيكدة، سنة 2022، مرجع سبق ذكره.

7. منح القرض: في حالة قبول القرض يتم إصدار رخصة للقرض تحتوي على (مبلغ القرض، الطريقة والأجل المحدد للتسديد، نوع الضمانات) تقوم بتقديمها للوكالة تأتي بعدها اتفاقية القرض أين يتم إعداد عقد بين الوكالة المستثمر، يمضي من خلاله على وثائق رسمية تتضمن الضمانات والكفالات الضرورية لتغطية مبلغ القرض والآجال المحددة لتسديد الدين.

دراسة حالة القرض تتم دراسة أي ملف متعلق بالقرض وفق ثلاث مراحل: الدراسة التقنية الاقتصادية، الدراسة المالية، وفي الأخير نتيجة دراسة القرض (اتخاذ القرار).

### المبحث الثالث: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في البنك الوطني الجزائري وكالة 743 ولاية سكيكدة

من أجل تبيان واقع تمويل المؤسسات الناشئة من قبل البنك الوطني الجزائري ارتأينا إجراء مقابلة مع النائب المساعد للمكتب الأمامي للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة 743 لولاية سكيكدة، ولقد تم الإختيار بخصوص هذا البنك خصوصا لأنه يعتبر من بين البنوك الأكثر تمويلا للمؤسسات في الجزائر، كما يساعد الطلبة في استقطاب المعارف وإنجاز بحوثهم، واختيارنا لتقنية المقابلة جاء لكونها وسيلة مباشرة لجمع مختلف المعطيات والمعلومات وأهميتها البالغة في مساعدة الباحث في التخلص من مشاكل عدم التفاعل من طرف الباحثين من خلال تمكنه من شرح الأسئلة وتبسيطها وتعتبر من أبرز أدوات البحث العلمي وأكثرها دقة تكون بين الباحث وشخص أو عدة أشخاص ويتم تسجيل إجابات على تلك الأسئلة المطروحة، فهي تتميز بالتفاعل الاجتماعي بحيث تعطي الفرصة للباحث بملاحظة إيماءات الباحثين ومعرفة مشاعرهم المتعلقة بالموضوع الذي تم طرحه وتكون وجها لوجه.

### المطلب الأول: عرض وتحليل أسئلة وأجوبة المقابلة

بعد قيامنا بطرح مجموعة من الأسئلة على مع النائب المساعد للمكتب الأمامي للبنك الوطني الجزائري وكالة 743 -سكيكدة حول موضوعنا كانت الإجابات كالتالي:

### الجدول رقم (05): أسئلة وأجوبة المقابلة

| رقم | السؤال   | الجواب   |
|-----|--|--|
| 01  | هل البنك يوفر خدمات تمويل للمؤسسات الناشئة؟  | نعم يوفر البنك خدمات التمويل للمؤسسات الناشئة، لكن ولحد الساعة لم نستقبل أي ملف. |
| 02  | لماذا لم تستقبل وكالتكم ولا ملف؟؟؟ هل هذا راجع لعدم تقريكم من هذه المؤسسات لتمويلها أو لعدم تواجدها في الولاية | لم نستقبل أي ملف راجع لعدم تواجدها في الولاية                                    |
| 03  | كيف يتم تمويل المشاريع الناشئة لدى البنك   | يتم التمويل كباقي المؤسسات المتوسطة و  |

|   |   |           |
|---|---|-----------|
| <p>الصغيرة، عن طريق التمويل بالقروض أو التمويل الإسلامي عن طريق المرابحة أو المضاربة أو الإجارة.</p>  | <p>الوطني الجزائري؟</p>   |           |
| <p>يتم تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق القروض و يوجد عدة صيغ و هي:<br/>-القروض المدعمة من الدولة و تتمثل في قرض ANJEM، قرض CNAC، قرض ANSEJ،<br/>- القروض طويلة المدى مدتها 07 سنوات لتمويل الاستثمارات الضخمة، أو عن طريق -قروض متوسطة المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات،<br/>- قروض استهلاكية،<br/>- القرض الإيجاري أي تأجير العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع امكانية شراء العقار عند نهاية العقد.<br/>-القروض بالإمضاءات أي أن وكالة البنك الوطني الجزائري يكون ضامنا عن طريق إمضائه.<br/>-قروض الصندوق تسهيلات الصندوق لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة جد قصيرة ولمواجهة صعوبات نهاية الشهر<br/>-القروض العقارية: لاقتناء العقارات<br/>-التمويل الإسلامي بصيغة تمويل "الإجارة" إجارة منتهية بتمليك، أو المرابحة أي اقتناء البنك معدات ثم يقوم بإعادة بيعها بهامش ربح متفق عليه من الطرفين، أو المضاربة الذي يركز على أساس تقاسم الخسائر والأرباح بين البنك والزبائن باستثمار</p> | <p>ماهي الطرق والعروض المتوفرة لدى البنك لتمويل المؤسسات الناشئة؟</p> | <p>04</p> |

## الفصل الثاني تمويل المؤسسات الناشئة -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743- سكيكدة

|   |   |    |
|---|---|----|
| الأموال المودعة للبنك في مشاريع تمويلية وفقا لإتفاق مسبق متفق عليه.   |   |    |
| لابد من تقديم ملف يشمل المستندات القانونية والإدارية والمستندات الضريبية وشبه الضريبية وكذا المستندات المحاسبية والمالية وفقا للشروط و الأحكام المعمول بها، ثم يتم دراستها                              | ماهي الإجراءات المتبعة من طرف المؤسسات الناشئة للحصول على تمويل مالي؟           | 05 |
| نعم يشترط البنك ضمانات على المؤسسات الناشئة و تتمثل في ضمانات شخصية(الكفالة وضمان الاحتياطي) و ضمانات حقيقية (الرهن)  | هل يشترط البنك على المؤسسات الناشئة ضمانات؟                                     | 06 |
| نعم البنك يرافق المؤسسة الناشئة ويوفر خدمات مالية حتى بعد الحصول على تمويل أولي، عن طريق تقديم قروض إضافية و كذا تأجيل الدفع قد تصل حتى 05 سنوات للقروض طويلة المدى، ومن 01 إلى 03 سنوات للقروض متوسطة. | هل البنك يرافق المؤسسة الناشئة ويوفر خدمات مالية حتى بعد الحصول على تمويل أولي؟ | 07 |

مع استحداث الحكومة الجزائرية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة و تطبيقا للنهج الإقتصادي الحديث الذي يدعم هذه المؤسسات، و بعد دراستنا الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة سكيكدة 743 لمعرفة مدى تطبيق الوكالة للسياسات الحديثة للنظام المصرفي الجزائري في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- من بين أهم تساؤلات الدراسة هو معرفة هل البنك يوفر خدمات تمويل بالنسبة للمؤسسات الناشئة، و هو ما تم الاجابة عنه من طرف النائب المساعد للمكتب الامامي للبنك الوطني الجزائري و الذي اكد لنا ان البنك يوفر تمويل خاص بالمؤسسات الناشئة،
- 2-مع توفر تمويل خاص بالمؤسسات الناشئة على مستوى البنك، أطلعنا على مختلف الصيغ المتاحة من طرف البنك للحصول على تمويل،
- 3- ككل تمويل هناك اجراءات ادارية و سندات قانونية و محاسبية و يجب التأكد منها قبل تقديم اي تمويل لمؤسسة ناشئة، وهي نفس الإجراءات التي تقدم لتمويل المؤسسات الأخرى.

## الفصل الثاني تمويل المؤسسات الناشئة -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 743- سكيكدة

- 4-يقوم البنك بمرافقة المؤسسات الناشئة بعد تقديم التمويل لها، ما يعزز مكانة البنك و دوره الكبير في دعم المؤسسات الناشئة و العمل على تطويرها.
- 5- إضافة نوع الضمانات المطلوبة للمؤسسات الناشئة ورؤية ان كانت تعجيزية أم لا، حيث أكد لنا اشتراط البنك ضمانات على المؤسسات الناشئة و تتمثل في ضمانات شخصية(الكفالة وضمان الاحتياطي) و ضمانات حقيقية (الرهن)
- 6-لماذا الوكالة لم تدخل ولا ملف تمويل لمؤسسة ناشئة؟ السبب عدم تقرب المؤسسات الناشئة من مصالح الوكالة 743 للبنك الوطني الجزائري سكيكدة لندرتها بالولاية.

الخاتمة

مع تطور الافكار و الرؤى الإقتصادية و ظهور مفهوم جديد للمؤسسات الاقتصادية متمثلا في المؤسسات الناشئة عمل النظام المصرفي الجزائري على إيجاد طرق لتمويل هذه المؤسسات و دعمها، و هنا نطرح تساؤلات حول إمكانية و فعالية النظام المصرفي الجزائري في توفير و تقديم التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة، خاصة والسلطات الجزائرية تعول عليها كثيرا في الدفع بعجلة التنمية، حيث تطرفنا في الجانب التطبيقي الى احد مكونات النظام المصرفي متمثلا في البنك الوطني الجزائري الذي أبان لنا الاهتمام الكبير بالمؤسسات الناشئة و تمويلها

اختبار الفرضيات:

-التساؤل الاول(دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة): أثبتت هذه الدراسة ان للنظام المصرفي الجزائري دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الناشئة و دعمها و العمل على توسيع عدد و نطاق هذه المؤسسات بكل الامكانيات المالية الاطارية و القانونية المتاحة للنظام المصرفي الجزائري، حيث بينت الدراسة مساهمة النظام المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة و هذا بمختلف الآليات و الصيغ المتاحة على مستوى كل نظام مصرفي

-التساؤل الثاني (واقع و آفاق المؤسسات الناشئة بالجزائر): اكدت الدراسة على ان واقع المؤسسات الناشئة حديث بالبلاد، حيث و رغم قلتها اثبتت مدى فعاليتها و قدرتها على التطور و النمو، اضافة الى اثرها الايجابي على الاقتصاد الوطني، و بالتالي فإن آفاق المؤسسات الناشئة أفق واعدة خاصة مع كل الدعم الذي يقدمه النظام المصرفي الجزائري و كافة السلطات الوطنية

نتائج الدراسة:

#### الاقتراحات و التوصيات:

-العمل على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر و دعم و تشجيع الشباب اصحاب المشاريع المبتكرة

-العمل على ملائمة التمويلات المالية لطبيعة نشاط كل مؤسسة ناشئة

-العمل على تكييف وتحديث النظام المصرفي دوريا خاصة في ظل التطور الكبير الذي تشهده الساحة الاقتصادية الوطنية و الدولية

-مع استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة، و يجب تفعيل دورها في دعم و تمويل و مراقبة المؤسسات الناشئة

-على البنك الوطني الجزائري التعريف اكثر بالخدمات التي يقدمها لاصحاب المشاريع الناشئة.

#### آفاق الدراسة:

باعتبار موضوع الدراسة جديد و مستجد، فإن الموضوع لايزال مفتوح للدراسة بشكل اعمق و حديث حول دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الناشئة و مواكبة التطورات التي ستكون على مستوى هذه المؤسسات و نظم تمويلها، و لهذا نقترح مواضيع جديدة بالذكر مستقبلا:

- ✓ دراسة أثر التطورات الإقتصادية على القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة
- ✓ واقع و آفاق المؤسسات الناشئة بالجزائر

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- بوالزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر بين الواقع والمأمول - مقال منشور في إطار الكتاب الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية و المستحدثة، جامعة جيجل 2021 ،
- محمد هاني، كتاب جماعي بعنوان المؤسسات الناشئة و دورها في الإنعاش الإقتصادي بالجزائر - جامعة آكلي محند أولحاج كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير .
- مفروم برودي ، المؤسسات الناشئة بالجزائر - الواقع والمأمول - حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية.
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 06، سنة2003

✓ الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

ب- المذكرات

- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير جامعة سكيكدة، سنة2009.
- عبد الله بلعدي ، التمويل برأس مال المخاطر - دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة - ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص اقتصاد إسلامي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2007 - 2008
- قبلي زليخة، المخاطرة و التنظيم الإحترازي في البنوك، مذكرة ماجستير، جامعة وهران سنة 2004

✓ المجلات والدوريات

- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة مقال بمجلة البشائر الاقتصادية، سنة 2018، عدد02، المجلد 04،.
- بودالي مختار، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلد 08، العدد02 سنة 2021 ،
- طلال عباسي، دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الإقتصاد، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، سنة 2019.
- مداس وهيبية و بحيح عبد القادر، أثر الاتصال التسويقي المتكامل على النشاط البنكي: دراسة حالة البناء الوطني الجزائري وكالة سيدي بلعباس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، السنة 2019.

- زواوي فضيلة و آخرون، آثار تعديلات قانون النقد و القرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، العدد 01، سنة 2021.
- **الملتقيات**
  - أ- الملتقيات الدولية
  - ب- الملتقيات الوطنية
- ✓ **التقارير**
  - الأمر الرئاسي 11-03 المؤرخ 26/08/2003 المتعلق بالنقد و القرض.
  - الأمر 10-04 المؤرخ في 26/08/2010 المتعلق بالنقد و القرض.
  - مرسوم التنفيذي رقم 20 - 254 ، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر ، المؤرخ يوم 21 سبتمبر
  - قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 14 محرم عام 1443 الموافق 23 غشت سنة 2021، يحدد مدونة إيرادات ونفقات و كفاءات متابعة و تقييم حساب التخصيص الخاص رقم 150-302 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، العدد 81 من الجريدة الرسمية الصادرة في 24 أكتوبر 202

